

۵۳

صیغرا آرزاد
۱۴۰۱۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۷۵۰۳	

القسم الثاني من القرآن

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجموع رسائل و مکتوبات

مؤلف: ...

مترجم: ...

شماره قفسه: ۴۷۵۰۳

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۲۰۸۶۶۸

۷۶۶۷۰۶

۱۷۰۰۰

فروشنده: آقای سزدار خانم	جلسه:	تاریخ: ۱۳۰۳	شماره: ۱۳۰۳
نام کتاب:	مجموعه رسائل و منقولات		
مؤلف:			
مترجم:			
کاتب:			
شاح:			
تاریخ کتابت:	فارسی - عربی	نوع خط:	نوع جلد:
نوع کاغذ:			

ملاحظات: ملاحظه شود

ترتیبات و مشخصات:

۱۷۵۰۳
۲۰۸۶۶۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره:	۴۴۴۴	تاریخ:	۱۳۰۲	جلد:	۱	فروشنده:	آقای کرزگر خانم
نوع کاغذ:	نوع جلد:	نوع خط:	نوع عریس - فارسی	تاریخ کتابت:		نام کتاب:	
						مؤلف:	محمد رضا گل و مستوفی است
						مترجم:	
						کاتب:	
						شارح:	

ملاحظات: یا هرگز ترمیم

ترتیبات و مشخصات:

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷

۱۷۵۰۳
۲۰۸۶۶۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

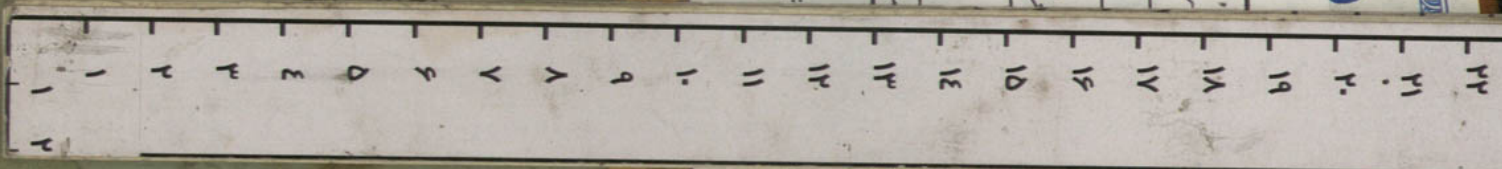


شماره:	۶۴۴۴	تاریخ:	۱۳۴۴	جلسه:		زکری
بشر رسالت و منقول است						
نوع کاغذ:	نوع جلد:	نوع خط:	سی - عربی			

ملاحظات: با هزار تومان

۱۷۵۰۳

۷۶۶۷۰۱



فر	نا	مؤ	مت	کا	شا	تار
----	----	----	----	----	----	-----

توز

احمد بن الحسين بن ذوق احمد بن عبد الله
 ابن مهران المعروف بابن خانبه احمد بن محمد بن
 علي بن عمر بن رباح القلاء السواق احمد بن ابراهيم
 ابن حمدون احمد بن محمد بن عبد الرحمن السبيعي
 كان في يده يا جار وديا عليه مات احمد بن علي الفايدي
 احمد بن ابراهيم بن العلي العمري ينسب الى العم وهو
 مرة بن مالك احمد بن علي ابو العباس الرازي الخصب
 الايامي احمد بن اصفهيد احمد بن زرق العنشان
 احمد بن النضر الخزان احمد بن علي بن عبيد الله بن
 النصري احمد بن محمد بن يحيى الخازمي احمد بن عايد
 الاحمسي الكلالي احمد بن عمر الكلالي شيخ الكلالي
 التبرج احمد بن رباح بن ابي نصر السكوني
 احمد بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب وهو الذي
 قتل مع الحسين بكر بلا ابن عامر شريح بن لاعم
 ابن طريف بن بشامة بن جدعان بن وطرة احمد بن
 سليمان الخيال احمد بن عبد الله بن عيسى بن مصقلة
 احمد بن علي بن احمد الجاشي ابن عثيم بن ابي السمان

سمعان بن هبيرة بن مساجق بن مجير بن اسامة بن
 نصر بن معين بن ثعلبة بن ذوق احمد بن محمد
 الكندي اسمعيل بن ميم احمد بن ابي رافع
 الصيرفي احمد بن ما بندي اصر بن حوشيب
 احمد بن علي بن الحكم احمد بن معاوية بن الحمرى احمد بن
 محمد المستنشق احمد بن عمر بن كيسة احمد بن الفليس
 ابو العباس الكاظمي بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب
 الازدي الغامدي عمومه شديد وعبد السلام
 وعمته غيثة رواد عن الصادق بن الكاظم الحسين
 بكر بن جناح بكر بن احمد بن ابراهيم بن زياد بكر بن
 محمد بن ببيعة ابو عثمان المازني بسطام بن سابور
 الزيات بسطام بن الحسين بن اخي خزيمة وابوه
 وعمومه بيت الكوفة يقال لهم بنو ابي سبرة
 بشر بن مسلمة بن يزيد بن معاوية بناسم بن عبد الله
 الصيرفي بيان الجزري بنشار بن كيسان الضبيعي
 بن دا اسكاف بن يه العبادي بن دار بن محمد
 بن زيد بن سليمان ابو ادريس الكاظمي بن ابي بن ابي

ابو حمزة الثمالي واسم ابي صيفيه دينار نبت بن
 ابوالقاسم الحداد ثابت بن شريح ابواسماعيل الصايغ
 ثوير بن ابي فاخنة واسم ابي فاخنة سعيد بن علافة
 جعفر بن بشير الوشاء مات بالابواكلان يلقب بقره
 العالم او فقيه العالم جعفر بن محمد بن سماعة بن زويد
 نسط الحزني جعفر بن اسمعيل المنقري جعفر بن احمد
 ابن ايوب السرقندي يقال له ابن العاجر جعفر بن
 محمد بن اسحق بن رباط جعفر بن محمد بن حكيم جعفر بن
 احمد بن يوسف الاودي جعفر بن مالك بن عيسى
 سابون جعفر بن احمد بن نذك الرازي جعفر بن
 وراق بن محمد بن وراق بن صلابة بن صلابة بن عمير
 ابن جعفر بن علقمة بن حوط بن سلمة بن علكة
 جعفر بن محمد بن قولويه يلقب بسلمة جعفر بن احمد بن
 طاهر الصيرفي جعفر بن مازن جعفر بن محمد بن عبيد الله
 ابن عتبة جعفر بن الفرات المعروف بابن خنابة
 جميل بن دراج يكنى ابا الصبيح جلبة بن جيان بن
 الاخير جابر بن المنذر ابوالمنذر النخاس جراح الكلابي
 محمد

محمد بن المغيرة جلبة بن عياض جهم بن حكيم كوفي
 جعفر بن حكيم او جعفر بن حكيم بن ابي جهم وقال
 ابن ابي جهم بن زياد الهاء جذب بن جنادة البوذري
 محمد بن المشي ابو المغرا او ابو المغراء الحكيم بن
 عتبة محمد بن شعيب السعدي الهذلي محمد بن راسم
 ابن عسار الداهلي حفص بن البخري حفص بن غياث
 ابن طلوع عامر بن جشم بن وهيب بن علكة بن ادد
 حفص بن سالم ابو ولاد الخياط حفص بن محمد بن سعيد
 الاحمسي محمد بن زياد بن حاد
 الدهقان كان واقفا ثقة حفص بن
 سوقة العمري بن حريش الخزوي حفص بن عاصم اعظم
 السلي حكيم بن سعد الاسدي الناصري حكيم بن حكيم
 ابو خلاد الصيرفي حكيم القنات حمدان بن المعافا
 ابو جعفر الصيرفي حارث بن عبد الله التغلي حارث
 ابن المغيرة النضري من بني نضر بن معاوية بصري
 حسين بن فهم حسين بن الحكم الجبزي الحسين بن

ظريف الحسن بن مفضل الحسن بن ابي قتادة علي بن عبيد
ابن حفص بن حميد بن محمد بن سهل النوفلي
حسن بن محمد بن جمهور العمري منسوب الى بني العمري
حسن بن راشد الطفاوي حسن بن بسطام اخوه ابو
عتاب حسن بن علي بن زياد الوشاء الخزاز حسن بن
علي بن بقا حسين بن عبيد الله السعدي حسن بن
خرزاد حسن بن اشكيب حسن بن الطيب الشجاعي
حسن بن علاء حسن بن موسى بن صالح الكناط
مولى بني اسد بن بني والبة حسن بن عطية الكندي
الحارثي ابوناب حسن بن الحسين المحدثي
حسن بن زيدان الصرمي حسن بن علي بن ابي المغيرة
الزبيدي حسن بن علي بن سبرة حسن بن الزبير فان
حسن بن الحسين العركي حسن بن ابي لعل الخفاف
او خفاف حسن بن نعيم حسن بن عثمان الاحمسي
من بجيلة حسن بن ثور بن ابي فاخيه حسن بن ابي
غندر حسن بن عمرو بن منها ل بن مقلص حسن بن
العباس بن الحرث حسن بن ظريف بن ناصح حسن بن عنبسة

حسن بن علي الزبوني حسن بن احمد بن زيد بن حنون
موسى ابو محمد النوحجي حسين بن شاذويه حسين بن
ابراهيم بن ميسون الصايغ حسين بن جعفر بن محمد بن
الخرزاز المعروف بابن الحرثي حسين بن حمدان الخصبيني
الجبلائي حسين بن محمد بن الفزريق بن يحيى المعروف
بالقطعي وكل من قطع عتوت الكاظم كان قطعاً حسين
ابن خالقويه حسين بن احمد بن المغيرة ابو عبد الله
حسين بن عبيد الله بن ابراهيم الغضاري حسين بن علي
ابن محمد بن يوسف الويزي المغربي من ولد بلاس بن بهرام جرد
حسين بن محمد بن جعفر الخالعي حسين بن علي بن يحيى
مثنوية بن السدي حسين بن هديية حسين بن احمد بن
المغيرة الثلاثي حسين بن محمد بن بنان حسين بن الطيب
الشجاعي حبيب بن المعلاء حماد بن عثمان بن عمر القراري
العرزمي حجاج بن رفاعه ابو رفاعه و قبل ابو علي
الحشاب حزين بن عبد الله التجستاني ابو محمد الأزدي

حصين بن الحارث بن عبد الرحمن بن قدامة بن جثني
 حيد بن محمد بن نعيم حنان بن سدير بن حكيم بن
 صهيب جيسر بن مبشر حنظلة بن زكريا بن خالد بن
 العيان بن حجر بن نامدة الحضرمي حمزة بن علي بن زهرة
 الحسن الحلي خالد بن سعد ابو سعيد القاط خالد بن
 ماذ القلاء نفي الكوفي خالد بن جرير بن يزيد خالد بن
 يحيى خالد بن صبيح خالد بن يزيد بن جميل خالد بن ابي
 كريمة خالد بن طهمان ابو العلاء الخفاف السلوي خالد
 يزيد ابو يزيد العجلي خلف بن حادم بن ناضر حليد بن ابي
 ابو البرج الشامي الغزوي خليل العندي خالد الاسدي
 الميزان خثمة خطاب بن مسلمه جبيري بن عبد الطمان
 خيران مولى الرضا داود بن الربيع روى عنه الحارثي
 وداود صنف جدا داود بن اسد بن عفير ابو الاحول الحضرمي
 داود بن كورة ابو سليمان القمي داود بن فرقد مولى ال
 ابي التمام الاسدي النخعي داود بن سرجان العطار كوفي
 داود بن حصين الاسدي داود بن علي اليقوي الهاشمي

داود بن سليمان ابو سليمان الحار داود بن زكريا الخنذي
 البغدادي داود بن مافة الصرمي وعبد بن علي بن زين
 ابن عبد الله بن بديل بن وقاص دارم بن قبيصة بن
 نهمشل بن ميمون الدارمي درست بن ابي منصور
 الواسطي ذريح بن محمد ابو الوليد الحارثي من بني حجاب
 ابن خصفة زيان بن حكيم ابو عمرو الازدي ذريح بن
 محمد بن عمر بن حسان الاحمر السلي وسليبة قبيلة من ملج
 ابن علة زيان بن الصلت رفاعه بن موسى الخامس
 زجان بن يحيى بن سمان ابو الحسين العبري تالي ربيعة
 ابن سميع رجاء الحمدري رقيم بن الياس بن عمر الجلي
 رعي بن عبد الله بن الحارود بن ابي سبرة ابو يعيم ثقة
 زيق بن الزبير الخلقاني روح بن عبد الرحيم زيان بن
 مروان ابو الفضل وقيلا ابو عبد الله العندي زيار بن
 ابو غياث مولى ال دغثن بن محارب بن خصفة زكريا
 ابن ادريس بن عبد الله بن سعد الاسدي القمي ابو جبرين
 زيد بن الزبير زيد الزنادري بن يونس وقيلا ابن موسى
 ابواسامة المثحام مولى مشيد بن عبد الرحمن القامدي

زُرارة بن اعين بن سُنْسَن و زيد بن محمد بن جعفر بن الميثاق
يعرف بابن ابي اليانس زيد الرطاب زحر بن عبد الله
زرعة بن محمد ابو محمد الحضرمي سعد بن طريف الاسكافي
سعيد بن ابي الجهم القابوسي اللخمي سعيد بن ابي جهم بن
سعيد بن سعيد بن زيد بن سنان و قيل بيان
وهو ابو حنيفة سابق الحاج سعيد بن مسلمة سعد بن
ابي خلف يعرف بالزائم سيف بن عميرة سعيد بن يسار الضبي
مولى بني ضبيعة بن العجل الحنات سليمان بن سفيان
ابن داود المشرق سليمان بن سماعة الضبي الكوفي
من بني الكوز سليمان بن داود الميقرى ابو ايوب الشاذلي
سهل بن هريرة سهل بن زاذويه سالم بن مكرم
ابو خديجة ويقال ابو سلمة الكناسي سلامة بن
البحر بن الخراساني ثقة سلامة بن محمد الارزقي سليم
ابن ابي حنيفة سندی بن الربيع سلمة بن خطاب ابو
الفضل البراء سنان بن قتيبة قتيبة من قريظة من قريظة
قريبه من سواد الوادي سديد بن مسلم القلاء سعدان بن
مسلم اسمه عبد الرحمن بن مسلم ابو الحسين العامري
مولى ابي العلاء الكرز بن حنيفة سماعة بن مهران

ابن عبد الرحمن الحضرمي بكرا اباناشرة سليمان الفراء سيابة
ابن ناجية شقير بن ابراهيم بن مرثد الحارثي شابة
ابن سوار صالح بن ابي حماد ابو الجحر الرازي واسم ابي
الجحر زاذويه صالح بن عقبة بن ابي ربيعة صالح
ابن خالد الحارثي ابو شعيب الكناسي صباح بن يحيى ابو
محمد المزي صباح بن صباح الحذاء القراري صباح
الصايغ صعصعة بن صوحان العبدي صدقة بن
بندار طلاب بن حوشب طلحة بن زيد ابو الخزيج
النهدى الثامي ويقال الحضرمي عاصم بن خزيمة حداد
عبد الله بن الجاشي بن عثيمين سمعان ابو جحير الاسدي
النضري عبد الله بن سنان بن طريف عبد الله بن المعيرة
مولى جنيد بن عبد الله بن سفيان العلقمي عبد الله
ابن جبلة عبد الله بن سعيد بن حيان بن ابي جحير الكعبي
ابو عمر الطيب ثقة و بنواجر يد بالكونفا طباء عبد
ابن عبد الرحمن الاصم المسمعي روى عن مسمع كزدي بن عمرو
عبد الله بن لسطام ابو عتار بن سابور الزيات عبد الله
ابن احمد بن مهران بن خالد بن الفزاري العبدي ابو
هفان عبيد بن هشام ابو الفضل الناصري عبد الله

الراجحي عثمان بن حاتم بن مساب عباس بن عمر
ابو العباس الكلبي ذلق عامر بن واثة عوانة بن الحسين
عباس بن حاتم بن واقد عمرو بن عثمان الخزاز عصمة
ابن عبيد الله السدي الجبار بن شيران بن شهر حطلي
علوية بن متوية القرظاني علي بن محمد الجبري
علي بن حبشي بن قوتي علي بن محمد الجوزاني علي بن
الحسين السعد ابا ذري علي بن عبد الواحد الخري
علي بن موسى الكندي علي بن محمد بن رباح علي بن محمد بن
جعفر بن رويديته وقيده وديته علي بن احمد
ابن ابي جريد علي بن عقبة علي بن مهزيار علي بن
ابن موسى الزراري علي بن محمد بن زياد النخعي علي بن
هاشم بن البريد علي بن رباب ابو الحسن مولد جرم بطن
من قضاعة علي بن محمد بن كثير بن حموية العسكري
علي بن الحسن بن شقيق الحداني علي بن الحسن بن محمد الجرمي
الطاطري سمي بذلك لبيعته ثيابا يقال لها الطاطرية

علي بن سالم الثوباني علي بن حاتم بن عبيد الله بن حاتم
العدوي علي بن العباس الخزاز بن الرزي علي بن محمد بن
شير علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري القمي القرظاني يكنى
ابا الحسن ويعرف بابن متوية علي بن ابي صالح واسم
ابي صالح محمد يلقب ببدح علي بن سعد بن زنا م
القاساني علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم ابو الحسن الزراري
علي بن محمد بن ابراهيم بن امان الرزي الكيليني المعروف
بعلان علي بن محمد السمرى وقيل السمرى علي بن محمد بن
علي بن جعفر بن موسى بن مسروق ابو الحسن يلقب ابوه
حمل علي بن محمد بن جعفر بن عتبة يقال له زيدويه
علي بن عبد الله بن محمد بن عاصم ابو الحسن المعروف
بالخديجي الاصغر علي بن بدح الخياط واظنه علي بن
ابي صالح علي بن محمد بن يوسف بن مهجور اوفي بعض
الفتح مهجور يعرف المعروف بابن خالوية ثقة
علي بن هبة الله الرايق علي بن محمد بن العباس بن
فسانجس علي بن محمد بن شيران الابي تشديد اللام صله

من كازرون وسكن ابوه ابيّة علي بن عبد الرحمن بن
عيسى بن عروة بن الجراح القناني وفي نسخة النجاشي
مكان القناني القناني علي بن صالح بن محمد بن زياد
الواسطي الجلي الرقائي علي بن صيف بن الحسين الناشي
علي بن عمران الخزاز المعروف بشفا علي بن ميمون بن
صايغ يلقب ابا الاكراد علي بن الحسين الهذلي بالذال
علي بن حديد بن حكيم علي بن معبد علي بن ابي جهضمه
علي بن سويد السائي منسوب الى قرية قريبة من المدائن
يقال لها السايه علي بن حسان الواسطي ابو الحسين
القصير المعروف بالمتسع اكثر من مائة لانا سبه
علي بن عيسى من اهل رامشك علي بن يزيد بن اهل
بهاوند علي بن جعفر الهذلي البرمكي عباس بن عامر
ابن باح ابو الفضل الشقي القصباني عباس بن
زيد الخزازي عباس بن الوليد بن صبيح وقيل صبيح
عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن اذينة عمر بن ابي زياد الخزازي
عمر ابو حفص الرقائي عمر ابو حفص الرقائي عمر بن زياد
ابن دؤيبان النهدي الصيقل عمر بن خالد الخزازي الاقرق

رايعون

عز

عمر بن جحج عمر بن حريث عمر بن المنهال بن
مقلاص القيسي عمر بن ابي نصر مولى يزيد بن نويرة
الشريعي عمران البرقي الجبائي عمران بن عمران الازدي
من اهل ذرعات عمران بن شفايا الاصبغي عمران بن
قطن عباد بن صهيب ابو بكر اليميني الكلبى اليربوعي
عباد ابو سعيد العصفري عامر بن عبد الله بن جندب
عيسى بن روضة عيسى بن داود النخاري عيسى بن راشد
يعرف بابن كاذر عيسى بن عيين الخزازي صاحب
السوب وهي الثياب البيض من القر عيسى بن صبيح العزيمي
عيسى بن المستفاد علا بن رزين القلاكان بقلي
السويقي العلا بن المقعد عقبه بن حريز عبد الله بن
احمد بن مستر عبد الله بن خفقه عبيد الله بن احمد
ابن نهيك عبيد الله بن محمد بن بنان عبيد الله بن
المنار عبد الله بن مسكان مولى عزنه

عمر بن جحج عمر بن حريث عمر بن المنهال بن مقلاص القيسي عمر بن ابي نصر مولى يزيد بن نويرة الشريعي عمران البرقي الجبائي عمران بن عمران الازدي من اهل ذرعات عمران بن شفايا الاصبغي عمران بن قطن عباد بن صهيب ابو بكر اليميني الكلبى اليربوعي عباد ابو سعيد العصفري عامر بن عبد الله بن جندب عيسى بن روضة عيسى بن داود النخاري عيسى بن راشد يعرف بابن كاذر عيسى بن عيين الخزازي صاحب السوب وهي الثياب البيض من القر عيسى بن صبيح العزيمي عيسى بن المستفاد علا بن رزين القلاكان بقلي السويقي العلا بن المقعد عقبه بن حريز عبد الله بن احمد بن مستر عبد الله بن خفقه عبيد الله بن احمد ابن نهيك عبيد الله بن محمد بن بنان عبيد الله بن المنار عبد الله بن مسكان مولى عزنه

عبد الله بن محمد بن هرون الريرى وهذا يعرف عبد الله
 ابن محمد البلوى عبد الله بن عبد الرحمن بن عتيبة
 عبد الله بن سعيد ابو شبل بن ابي الوثنى عبد الله
 ابن ابراهيم بن ابي حرق الغفارى سكر من يده بالمدية
 فيقال ثارة الغفارى وثارة الانصارى اخرج الى
 عبد الله بن الحكم الارمى ابو الفضل النبها في صيف
 عبيد الله بن كثير العامرى الكلابى الوحيد له كتاب
 يعرف بكتاب التخرىج وبنى شيبان عبد الله بن
 احمد بن هنيك السمرى الملقب دحمان عبد الله بن احمد
 جبرويه عبد الله بن محمد بن عبيد الله الريرى الغفارى
 عبد الله بن عمرو العايدى والكوفىون يقولون العيدى
 عبد الله بن عتبة الهاشمى الصحب عبد الله بن حكيم
 عبد الله بن هرون بن عنزة عبد الله بن القاسم
 الخضرى المعروف بالبطل غال كذاب عبد الله بن دهر
 عبد الله بن خدش ابو خدش المهرى عبد الله بن محمد التهمى

عبد الله بن الحسين بن سعد القطربلى عبد الله
 ابن محمد بن عبد الله الدغلي منسوب الى موضع خلف
 باب الكوفة يقال له الدغلي عبيد الله بن هكيد
 عبيد الوصا في عبيد بن عبد العزيز الجلودى من
 اصحاب الباقر منسوب الى جلود فرته والجرود
 الى جلود بطن من لا زد ولا يعرف النساءون ذلك
 عبد الوهاب المادى عبيد الله بن موسى الرواسى
 عبد الصمد بن بشر العربى العبدى عثمان عيسى
 العامرى الكلابى الرواسى شيخ الواقفة عاصم الكوفى
 من كوز صبة وقيد من كوز بنى مالك عنبة بن بجاد
 الجابدى عدوى بن ابراهيم عيينة بن ميمون عمارة
 ابن زيد بن زيد الخيموى العمركى بن على ابو محمد البوكى
 عليم بن محمد بن سلمة البكرى شاشى عبدان بن محمد الجوى
 عبد الكريم بن هكيد ويقال له الخلقاى عبد الصمد
 ابن على بن مكرم الطستى عمر بن محمد الخلال غياث

ابن ابراهيم اليميني الاسدي بصري عياض بن كلوب
 ابن قيس فضل بن ابي فرقة السمندي بلد من اذربايجان
 فضل بن محمد بن ابي شعراي فضيل بن يسار يكنى
 ابا مسعود فارس بن حاتم بن ماهويه فارس بن سلمان
 ابو شعاع الارجاني وقيل الارجاني الفضل بن عويم
 ابن معمر الطالقاني فضالة بن ابيوب فايد بالقاء والبرال
 قاسم بن الوليد القرشي العامري قاسم بن محمد الحسين
 ابن خازم قاسم بن عروة مولى ابي ايوب الخزرجي
 بغدادى قاسم بن محمد القمي يعرف بكاسوس ولا يكنى
 كثير من طارقي بوطارق القنبري من ولد قنبر مولى
 امير المؤمنين كرام روى عنه محمد بن هشام الخثعمي
 كلثوم بنت سيكم كرامه الجشمي لوطن بن يحيى بن سعيد
 ابن مخنف ازدي الغامدي ابو مخنف ليث بن يحيى
 المرادي محمد بن احمد بن رفيع ابو عبد الله الطرسوسي
 محمد بن مسلم بن رباح ابو جعفر الاصفهاني الطحان وقيل

محمد بن جبر بن ابو جعفر الطبري غاي محمد بن علي بن نغان
 ابن ابي طريفه محمد بن علي الجوهري محمد بن خالد
 ابو جعفر السكاك محمد بن سماعة بن موسى بن وريد
 محمد بن الحسن بن شموون محمد بن حسان الرازي ابو جعفر
 الزينبي محمد بن الحسين بن الحسين محمد بن عبد الوهاب
 ابن قتيبي محمد بن ابي القاسم يعرف بما جيلويه محمد
 ابى الصهبان محمد فالدايج القاسم حسين بن خازم
 محمد بن جعفر بن بطة محمد بن احمد بن زكريا المعروف بابن
 زكريا محمد بن احمد بن الحسن القطواني محمد بن عبدة النابلي
 محمد بن الحسين بن صالح البسعي محمد بن احمد بن بشر ابي
 البطال الرحال محمد بن وهبان الديلمي محمد بن سكين
 محمد بن الحسن بن ابي خالد المعروف بشيخ محمد بن علي
 محمد بن علي بن حشيش محمد بن علي بن دحيم محمد بن جعفر
 الرزازي روى عنه احمد بن محمد الزنداري محمد بن سلمة
 ابن ابي تيسر محمد بن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بن

سبيرة بن سيار القيمي المعروف بالجداتي محمد بن احمد
 ابن سليم الصابوني محمد بن عمران محمد بن احمد بن الحسين
 القطراني محمد بن زكريا الفلابي محمد بن علي بن الميمون
 محمد بن علي بن يحيى الانصاري المعروف بابن ابى رواد
 محمد بن ^{ابن} هذيل بن محمد بن الوليد المعروف بشباب
 محمد بن زكريا الغلابي وغلاب اسم امرأة محمد بن قيس
 ابن ابراهيم الورداني محمد بن عبد الله بن عمارة محمد بن
 سلطان محمد بن يحيى بن داود الفحام محمد بن علي بن شاذان
 سيد شافع محمد بن هديته محمد بن الحسين بن الجهم
 زيد ابو جعفر الزيات الهذلي محمد بن موسى بن عيسى بن جعفر
 الهذلي السمان محمد بن خالد بن عمر الطيالسي محمد بن مفضل
 ابن ابراهيم بن قيس بن رمانة محمد بن بندار محمد بن
 ابو جعفر لقبه حورا محمد بن علي بن جالب محمد بن احمد بن
 رجاء البجلي كوفي يكنى طاقات عرنيته محمد بن عبد الله
 المسلي وسليته قبيلة من مدح محمد بن علي بن ابراهيم

ابن العمارة

ابن محمد الهذلي وكيد الناحية وله ابن يقال له القاسم
 وكيد الناحية ايضا وابوه علي وكيد الناحية ايضا وجد ه
 ابراهيم بن محمد وكيد محمد بن احمد بن عبد الله بن عمران
 ابن خازن بن محمد بن زكريا بن دينار الغلابي مولى بني غلاب
 وبنو غلاب قبيلة بالبصرة محمد بن موسى الهذلي محمد بن يحيى
 المغازي محمد بن احمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن
 مالك الاشعري ثقة الا انه يروي عن الضعفاء ويعتمد على
 له كتاب يعرف القميون مدته شبيب وشبيب ^{ثقة} محمد بن الفاي
 سباح كل شئ كان يقيه له دابة ذات سموت يعطى منها ما يطلب
 محمد بن عبد الله بن يحيى المعروف بالشجر محمد بن مسعود بن محمد
 ابن عياش السلي السمرقندي ابو النصر المعروف بالجاشي
 ثقة عظيم الشأن اتفق على العلم كراهيه وكانت ثمانية
 دينار محمد بن راشد الجبال محمد بن ابى القاسم عبيد الله بن
 عمران الجبالي البرقي ابو عبد الله الملقب ما جيل كوير
 محمد بن الحسن بن فرح الصقار محمد بن عبد الله بن جعفر
 الخيمري ابو جعفر القتي كان ثقة كاتب صاحب الامراء وابوه

المسائل في ابواب الشريعة محمد بن عوام الخلفاء في محمد بن عبد الله
 ابن رباط البجلي محمد بن يوسف الصنعاني محمد بن حكيم وبتل
 ابن حكيم الخثعمي محمد بن يحيى بن سلمان الخثعمي اخو مغلس محمد بن
 عذافر بن عيسى بن افلح محمد بن اسمعيل بن حنين محمد بن بلقيس
 كوفي محمد بن صدقة العبدي محمد بن مران بن حكيم السابلي
 محمد بن عتمة النهشلي القمي البصري محمد بن عبد الله بن عمرو بن
 سالم وبتل مسك بن لاحق ابو عبد الله الاحمدي الصفار
 وبتل العطار محمد بن جعفر بن علي بن الحسين بلبق ديباجه
 محمد بن ضيفل ابو جعفر الانورق محمد بن ميسرة بن عبد العزيز
 الخثعمي بياغ الزطبي محمد بن مصبح بن صباح محمد بن سلم
 الطبرقي البجلي محمد بن زيد الرازي خادم الرضا محمد بن
 زرقان صاحب موسى بن جعفر الخباب محمد بن البهلوي
 محمد بن الفرج الرحبي محمد بن عيسى بن عثمان الاجري
 محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي وفي نسخة ابن قبة
 محمد بن جوين بن ستم الطبرقي الاملي ثقة من اصحابنا
 محمد بن جعفر بن عنبسة الهوازي الحدادي يعرف بابن
 رويد

رويد محمد بن علي بن الشلغاني ابو جعفر المعروف بابن
 العراقر محمد بن علي الكاتب القناني محمد بن العباس بن
 علي بن مران بن ماهيا ابو عبد الله البرزاني المعروف
 بابن الختام بالجهنم قبل الحاء محمد بن بشر الكندي في ابيه
 السوسجودي صح على قدميه خمسين حجة محمد بن احمد بن عمير
 الكاتب ابو بكر يعرف بابن ابي الشالحي وابو الثلج هو عمه
 ابن اسمعيل ثقة محمد بن عبد الله الحقييني محمد بن عبد
 ابو جعفر الجرجاني جليد القدر من اصحابنا محمد بن ابراهيم بن
 جعفر ابو عبد الله النعماني المعروف بابن زيد بن محمد بن
 بحر الرهنسي ابو الحسين الشيباني ساكن في ما مشير
 من ارض كرمان محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سكين
 ابن ينداذ بن دارمهر بن فرسخ زاذ بن شهر ايا الاصغر
 محمد بن احمد بن الجندي ابو علي الامسكاني في محمد بن الحسين
 ابن سفر جلة محمد بن محمد بن نصر بن منصور ابو عمرو السكوني
 المعروف بابن خرقه محمد بن ابي عمران موسى بن علي بن
 عبد وية وبتل عبد ربه محمد بن احمد بن محمد ابو جعفر

الجزري المعروف بابن البصري محمد بن محمد بن النعمان بن
جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير البغدادي محمد بن عبد
الملك بن محمد التتائي موسى بن عمران بن زيد بن ذبيان
موسى بن جعفر الكندي موسى بن الحسن بن محمد بن العباس
ابن اسمعيل بن ابي سهل بن نوح بن ابي الحسين المعروف
بابن كبرياء حسن المعرفة بالجوز محمد بن ابراهيم الروزي
ابو عمران روى عن الحاكم حين هو مجوس عند السدي
ابن شاهك موسى بن حماد الطيالسي الرابع معلومة
ابن ميسرة بن شريح روى عنه ابن ابي الكرام معلومة
ابن عمار بن ابي معوية خباب بن عبد الله الكوفي روى
من جيلة يكره ابا معوية ابا القاسم ابا حكيم معلومة
ابن حكيم بن معوية بن عمار منصور بن يونس بن ذريح منذر
ابن محمد بن منذر بن ابي الجهم القابوسي من ولد قابوس
ابن النعمان بن منذر ثقة جليل منذر بن جعفر
وقيل ابن جعفر بن حكيم العبدى مسمع بن عبد الملك
ابو سيار الملقب كزدي بكس الكاف وقيل بضمها
عظيم الزمان

عظيم النزلة قال له الصادق اني لاعدك لاني اعظم
يا ابا سيار روى عن الباقر كثيرا مصبح بن هلقام
منجد وقيل باسكان النون بعد الميم المضمومة الامدي
ابن حميد بن ابي الجوزي ضعيف معمر بن خلاد ابن ابي
خلاد ابو خلاد ثقة منبه بن عبد الله ابو الجوزاء
مندل بن علي العنزي اسمه عمرو واخوه حيان ثقات
رويا عن الصادق محسن بن احمد القيسي من موال القيس
ابن عيلان مرنان بن عمران بن عبد الله بن الأشعث
مران بن حكيم بن ابي المدايني ثقة مباح المدايني
ضعيف معمر بن يحيى الجلي ثقة مروك بن عبيد بن صالح
محول النهدي ابن ابراهيم معمر بن روى عن جده معوية
ابن سميع عن امير المؤمنين ميثم بن يحيى موسى بن
زنجويه الارمني موسى بن اسمعيل السوزكي
مشمعل بن سعد الاسدي الناسي مهادي بن عتيق
موسى بن هادي بن حمويه بن معروف بن نصر بن ابي
ابن خشيش بن قابوس اللخمي القابوسي نصر بن

مُرام المُنقرى نصر بن صَبَّاح ابوالقاسم البلخي غالي
المذهب بفتح بن قباء الغافقي وليد بن صَبَّاح
وليدين العلاه الوصافي ودينه بن محمد الغساني
هشام بن محمد بن المساي بن عبد العزيز بن امرئ
القيس بن عامر بن عبدوه هاشم بن حيان ابو
المكارم الهيثم بن واقد الجزي هرون بن
البحم بن ثور بن ابى فاخنة بن سعيد بن جهمان
هرون بن عبد العزيز ابو على الراجني هرون بن
موسى بن احمد بن سعيد ابو محمد التلعكبري
هبة الله بن احمد الكاتب ابو نصر العوفي باين
بن نية هلال بن ابراهيم ابو الفتح الدلق الوهابي
يحيى بن محمد العلي يحيى بن يحيى زكريا التري
يحيى بن زكريا يوسف بن السخت يحيى بن زكريا بن
شيبان ابو عبد الله الكندي العلاف يحيى الكندي
ابا محمد العلوي من بني زبارة يحيى بن خلف
الزبير

العاشق الهذلي يونس بن يعقوب بن قيس ابو علي الجبار
البحلي الدهن امه مينة اخت معوية بن عمار
يعقوب بن يعقوب بن قناره يعقوب بن اسحق
السكيت يعقوب بن شيبه من العامة يزيد بن خالد
القنطاري يزيد بن اسحق بن ابى اسحق الغنوي اسحق
يلقب سغرا بعين العجم ابو هرون يزيد النخعي بالنون
والجهم قيل اسمه ثابت بن توبه ابو جنادة ابو سليمان
الحنظلي ابو عبد الرحمن العزيمي ابو محمد السراج ابو حيان
ابو حبيب البناحي بقدير الباء ابو الجوزاء التميمي
ابو شداخ ابو طالب الازدي البصري الشعراي
ابو عيينه ابو محمد القران ابو ميمنه ابو عبد الله
الحجري ابو عبد الله الجعاني اسمعيل بن سالم ابو عبد الله
ابن عبدون الحميري ابو بكر بن جليل الدوري
ابن خانية بن ما بنديك ابو يوسف الواحلي
ابو الحسن البغدادي السوراي البرازي البلوي

ابو عبد الله السيارى ابو الفرج القناب
 ابو الحسين السوسنجردى من صلحاء اصحابنا علمائهم
 قد حج على قدميه خمسين حجة وقد قدم
 ابو الحسين العقرانى
 من المعين على ابي عبد الله الكنى

على بن حسان الواسطى ابو الحسين الفضل المعروف بالمتيس
 عمه اكثر من مائة سنة لا بأس به جاية الوالدية
 كانت ادركت امير المؤمنين وعاشت الى زمن الرضا
 قال الكنى عبد الملك بن سعيد عمر الى سنة اربعين
 و مائتين كذا فى كتاب الجاشى والخلاصة قال ابن داود
 محمد بن الحسن بن شمون عاش مائة وانبع عشرة سنة
 كذا فى الجاشى والخلاصة معاوية بن عثمان عاش مائة
 وثمانين سبعين سنة كذا فى الكنى
 وزعموا انهم انه ثلثون سنة ان عبد الله بن محمد بن الوائلى قد نبهوا
 ووقفوا عليه واشتموا على السلمة الذين لم يباؤوا عمره حج اربع سنين

ان قولوا به ابو القاسم جعفر ابو جعفر بن يحيى بن محمد بن عبد القادر
 وميرفت اصحابنا واصحابنا في كنهه شافقه وميرفتا في كنهه شافقه
 تسع وستين وثلاثون سنة في حشيشة ثمان ايام كنهه عبد القادر هو عبد القادر
 الاحمدي كنهه القنفذ سنة ثمان وثلاثون ايام كنهه احمد بن محمد بن عبد القادر
 تسع وستين ومائتين سنة ابن زيد بن القاسم كنهه احمد بن محمد بن عبد القادر
 القميين سنة حشيش ابن ساذق بن ابو عبد الله الصفار ومائتين سنة ابن ساذق
 بن خالوية ابو عبد الله الخزاز ومائتين سنة ابن ساذق بن عبد القادر
 وكنت مائة سنة ومائة سنة ابن ساذق بن عبد القادر ومائة سنة ابن ساذق بن عبد القادر
 كنهه حشيشة ثمان وثلاثون سنة كنهه احمد بن محمد بن عبد القادر
 عفته مضطرب المنه بوزع الضعفاء ويطع ان متوق به كنهه عليه
 محمد بن عبد القادر القزوينى ومائة سنة محمد بن عبد القادر القزوينى ومائة سنة
 ابن خالوية كنهه احمد بن محمد بن عبد القادر ومائة سنة ابن خالوية كنهه احمد بن محمد بن عبد القادر
 محمد بن الحسن بن شمون ابن ماثق بن عبد القادر ومائة سنة محمد بن الحسن بن شمون ابن ماثق بن عبد القادر
 محمد بن الحسن بن شمون ابن ماثق بن عبد القادر ومائة سنة محمد بن الحسن بن شمون ابن ماثق بن عبد القادر
 ابن عمران بن موسى بن الفرج القزوينى ومائة سنة ابن عمران بن موسى بن الفرج القزوينى ومائة سنة

وكذلك قوله تعالى **وَأَسْرَابُ الْقُرْبَىٰ** فإنه لم يقدر أهل **الكلع**
 عقلا وكما ملك الصبي الرعي نحو حق عبدك عن امرئك كما إياه لأن النفس لا يكون
 إلا في حلك وذلك في البصر **الكلمة** بشرع العقيد نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم
 قول الأعرابي ملكي وأهلك وأقتل بيعة غار رمضان فها هو ذلك لأن
 الوقوع عقد لوجوب الكفارة وبأنه المراد أن مقصودها أن الكفارة وإنما
 هو بدلالة الآية فهو ليس مقصودا المتكلم ولكنه يلزم من نزول قوله تعالى
 وعطه رضا له ثم إن شرا **والله** ورضا له في عينه فان الآية إنما
 سينتقل عيانية من الملة وكثرة تعهد لا يبان من الرضا فلهذا هذه الآية م
 المشية من الدلالة الأثرية فتدبر من الدلالة اللطيفة للقول العريكة واما المقصود
 بالشرام فهو أن كان مباحا للمطوق في المنقذ ولا يشترط فيه من المواقف
 كدلالة قوله تعالى **وَمَا يَنْبَغِي عَلَيْهِمْ** وما يفرحون **والله** وما يفرحون
 الله أكبر كذا في منضم المانعة ولم يولد الطيب وهو في منضم شرط
 والنية والصدق في ذلك وربما يكون غير الصريح منها فيقول مطلق
 قال في القواين **الام** في حين **الام** كما في قوله **أو كحل**
 بغير

بمبدأ آخره **والام** المقصود التي لا استعمال في كل من هو الولد ولذا في الآية
الام في حكم واحد من أفرادها ولا تارة في بيرون عنه بالحق القصد **والله**
 والعدد **وليس** في باب الكسب **الابنة** الاجتماعية المعبر عنها بالحق المحرم
 قال في القواين **اعلم** ان المراد بكسب هو الطسقة القلبي مع قطع النظر
 عن وضع لفظه المقصود **الابنة** ذات ثبت له الرجوع به ككسب **والله**
 تعنى مفهومة وصحة ولا كره بدعي من الواهر وما فرق **والله** كسب يزل
 على ذلك ككسب **فإن** كسب كسب **الابنة** ذلك المراد بكسب هو الهيئة المطلقة
 لا بشرط **الام** الهيئة مع صحة لا بعينه التي هو الولد **والله** الواهر **الابنة**
 بالوجود المشتهر **والله** الكثرة فرد **والله** كسب **والله** وصحة لا
 بعينه **فإن** الفرق بين الكثرة **والله** كسب **والله** كسب **والله**
 وصحة لا بعينه **والله** **الابنة** كسب **والله** كسب **والله** كسب **والله**
 حضور **والله** **الام** في **الام** **والله** كسب **والله** كسب **والله**
 كسب **باللام** كسب **الابنة** **والله** كسب **والله** كسب **والله**

الى يقصد بالظنقة باعتبار الوجه فاما ان ثبت قريشة على الرقبة فمما
 فهو العنبر المذوق والافان ثبت قريشة على عجم جوارز الرقبة حتى لا يزلوه
 العنبر المذوق فلا تلك اشتراق والفرق بين الكثرة والعنبر المذوق ان الالة
 على الفوق في الكثرة بالوضع وفي العنبر المذوق في الفوق واما الفرق بين علم
 وبين علم فهو ان علم الكيس قد وضع الكيس مع ملاء خطه فيعبر ويصغر كما في
 الدم من كاسته وانه ايجام مع معاملة المعارف بخلاف علم الكيس فان
 العنبر واليقين فيه انما يجرب بالآلة مثل الالف على اللام فالعلم به ان
 العنبر كجوهه واما الكيس في الكثرة والالف في العنبر فمما هو العلم الكيس
 والعنبر الكيس في الكيس علم واما الفرق بين علم الكيس وبين علم الكيس فهو ان علم
 الكيس يقع على الوجود والاشياء بالوضع بخلاف علم الكيس

قال في القريش في ثبت للاطلاع حال كونه محتمل في ضرورة ذلك كاسته
 الف كره الكيس بجوارز الرقبة من العنبر المذوق فذلك العنبر المذوق
 وهو يعرف العلماء ذلك من جهة الاجزاء مع انه لم يرد به ضرر ولا فساد
 فان

قاله ثبت قالوا ذلك بلاد كلب قد جوت عليهم لان قتلهم به وليد
 اذينة تثقت به الكيس من الصاويين والافان تثقت بان الكيس
 الاطلاع ثم قال فانظر اليهم ليند لك عن بنات ابدال وارداش بالاكس
 كح مطلق مع ان ذلك ليس هو الالف في العنبر المذوق لان الالف تثقت اذ
 وجب الفاعل من البنات والثوب غير المدان من الملاحظات وكذلك
 العنبر غير اذوث علميس فمما البنات في العنبر المذوق اجاعهم على الالف
 في هذا العلم من البنات وانه لا فرق بين الثوب والبدن ولا بين البرو
 اذوث وكذا ذلك في بنات الماء في العنبر المذوق فيستدل على العنبر في بنات
 الاجزاء المذوق من البنات وبعض المياه كالكس والماء الذي فرغ فيه
 في الالف وكذا في استدل على الظهور فيستدل بعضا او تخضع بعض البنات
 وبعض المياه كالكس والماء الباردة وليس ذلك الا للاطلاع المركب
 علم العنبر بالبنات من المستدل ثم قال ان ثبت ثوب الكيس بنات
 الاطلاع بارش في عجمه انه ان كان في ان قال انهم ذلك في اللفظ

رفع انه مكابرة قلت له في الاثر في اثره بالبحر للصلاة لا وجوب
 المرأة وقصه في قوله عند نوبك في احوال ما لا يملكه وجوب التمسك
 في الرجل والفتاة قال في القوامين الاصح الثانية
 اثبت في عهده من احوال في القوام وهو الذي لم يصر في دينه
 او الميسر ومنه يعين نظر القوامين من احوال القوام في نظر
 اليقين في المالك يعين بعض القوامين ايضا بعض او يرجع بعض
 او يسبب بعض من التمسك في بعضه فيقال له ليس له الا ان يات
 الاثر في التمسك مجموع في قوله التمسك مع ان ابن ابي عمير قال
 بكونه ولا شك في التمسك في عدم وجوب قراءة دعاء الحمد
 والابن بلا عجز قال في وجوبه وان شرطه في ان يعبر فيه الا في العدد
 من الال الصدوق خالف فيه وانه اقل من زمان الحمد
 والفتاة في نفس الاطلاع قال في القوامين لا يكون
 فرق الاطلاع المركب عندنا وشركه ما يشد قال الله تعالى في
 سورة

منصرفه استجاب للبحر بالقرآن في نظر الجمعية مشا وروسته فالقول بوجوده فرق
 المركب وان التمسك اذا وطئ به البكرة ثم وجبه به عينا فيكون لا يكون الرد
 يكون مع الاثر فالقول بوجوبه في فرق للاطلاع المركب وان التمسك في
 وجوب التمسك في نظر البر فرقه في وجوبه في المرأة قال في وجوبه في الفقه في
 في التمسك في نظر القوامين في وجوبه في المرأة دون الفقه او الكس في فرق للاطلاع المركب
 وكذا في الفقه في التمسك في بعضه في كل وقت في الفقه في نظر القوامين في بعض
 دون بعض فرق للاطلاع المركب وبقوله القول في الفقه في قوله في ان
 المسلم لا يقيد بالبر وقد يفتى في التمسك في بعض القوامين في بعض الدين وقد
 يصح فالقول في الفقه في فرق للاطلاع المركب وقال في التمسك في بعض القوامين في بعض
 في البول في قوله عند نوبك في احوال ما لا يملكه في حكم من الالته وانه للبول
 في الفقه في بعض الفقهاء في عدم التمسك في الفقه في وجوب عند التمسك
 في البول في بعض الفقهاء في التمسك في البول في بعض الفقهاء في التمسك
 انه لبعضهم يقول في التمسك في الماء العذب الذي لا يات في البول في الفقه في التمسك

بما فيه الماء العذب الذي فيه الروح التي تروى بها العذرة وكذا كانت
 من اركانها اليه العنق وبقية البنات الاخرى والافعال بعين
 تسمى البنات ثم قال في الاشارة من ذوات العنق ورتبها له ومن ثم
 اعدوا من الافعال
 قال في العواين انما يكون
 فرق الاجماع المذكور لان العواين في حق الامام يقين
 وهو اتم في علم الله تعالى ليس يابح على العواين اذ لا قال ثم قال
 اذ اخذت الامة في قولهم بل على اعداء وليد قطر اذ لم يفرط
 العامة اذ اجتمعوا في الاشارة الى ان يكون موجبا لخرق الاجماع والافعال
 واما في غير الامامية فيمنه قولان فقيل ان الشيخ في العنق اعداء ليقاط
 العواين والجماعة في حق العنق لانها في حق العواين متعارفين
 في حق العواين
 قال في العواين اذ قال في حق العواين يقول
 وتوسع ذلك بين الباقين من غير الكفاية والمسمى بالاجماع المستكره
 فهو ليس بجمعة ثم قال في ذلك الحق المراد به حكمه في حقه به الى انكم ترون

مع

وفي اللذات العقلية كما يكمل بالعقد من دونها في خطاب كقولهم
 وردوا لودتوه وقرمه الظلم وحسن الاصل او ان ذلك ومنه ما يكمل للعقد
 بتوسط خطاب كالمصالح والاشياء التي هي حمله للذات العقلية التي هي
 في العقود والاشياء التي هي حمله للذات العقلية وبقية خطاب كقولهم
 في حقه من غير حمله في العنق فريضة وكذا في حق الظلم وبقية له وكذا في عدم الارواح
 عن المكلفين
 قال في العواين في حق حوار في قوله
 ان قلت نعم ولكن شجرة عند الاصحاب بالمشغور فائدة الزيادة في ظهور دعوى الاجماع
 لبعضهم في حقه مع وجهه وجوب العمل للظن بان مناقشة الامم ليس هو حكم الله
 في نفس الامر فانه يصير في حق العنق بالاشياء التي هي مناقشة الامم ليس هو الحكم في حق
 الملائكة قال في مناقشة الامم في حق الاجماع في حق الامم ليس هو الحكم في حق
 العنق فانه في حقه من سب الامم وانه من المباحث التي هي مناقشة الامم ان يكون مناقشة
 حدها في حقها في حق الاجماع التي هي مناقشة الامم والاشياء التي هي مناقشة الامم
 اسئلة لانها الامة المشبهة بالجمعة
 قال في العواين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك سبحانك ما اعظم شأنك واظهر برهانك انت الشاهد
في العين ولا يشاهدك العين وانت اقرب الى الشيء من عينه
وقد حال الحجب بين لا يبصر كواظر البصائر الا بانوارك
يظهر كظواهر الدلائل الا باظهارك فانت الدال على ذنوبك
بذاتك ثم على مساوئك بانوار صياك اخرجنا من الظلمات الى
النور ويخلص الانكسار في مهاوى عالم الدور وصل على الهادي
اليك بعد ما وقف غاسق ليلها الله والقائد المجنابك حيث انتفت
محجة الهدى يظلم الضلال لمجمع الكلمات الانسية و
منبع السعادات الانسية وواله وصحبه ذوى النفوس المقدسة
مادارت الاوار والازمان وتسلسلت سلسلة الاسباب و
الأكوان **وبعد** فقول الفقير الى عفوره بالحق محمد بن اسعد
الصدى في حجة في هذه الرسالة وجوه برهانية اثبات الواجب
جل ذكره على الوجه اتم الحكمة والكلام والجهاد في تشييد مبانيها و
ترتيب مقدماتها على ابلغ النظام ثم اعقبها بما اسخ به خاطر من
وجوه النقص والجرام والدفع والامام ساكنا في جميع ذلك مسلك
الانصاف باكرا عن سبيل الجور والاعراف بل احدث على التقليد
فلساك النظر اتساع ولم اتقيد بالخلاف فالحق الحق لا يتناع
وقد حجت في تقريب المقاصد الى الافهام وان انضى الى اطناب
في الكلام فان المقاصد في انفسها غامضة فكرهت ان يجمع تعقيد

اللفظ

اللفظ ودقة المعنى فمغلق نظمه ويتعصر فهمه وقد كتبت لها
في يومين من اقصر ايام الصيف ما خلا به ان التطبيق الى
انت هت فقد عاقب عنها عوارب الحد ثاب حتى نجت عليها
عناكب النسيان لان قد وردت اشارة قدسية هرب عن عطف
وشيدت عضدي فقصدت الى اتمامها فجاء بحمد الله تعالى حيا
لساح افكار المتقدمين والمتأخرين هادية الى الحق المبين
فلسعده الذي المحقق النظر الدقيق المعالي الملهمة عن حضيض
التقليد الى ذروة التحقيق المسور اطراف الكلام حله ودعه للوجه
لكل ذي حق حقه وقيل ما هم فان اكثرهم جاهلون او مجاهلون
والله يحق الحق بكلماته ولو كره المبطون ثم ان كنت برهنة من
الزمان ومدته من الاوان محرها ان اردت تلك الكريمة من باب
فكرتي وساح فيجئني الى كرم يعرف قدرها ويحصى مهرها ويحل
معالها ويحلى بها وان سالا بطون الاطعمه وبنو لا لا
بوافق الاور يهريد النظر في تخوم الأرض حزننا وسهلا اطلبها بعلا
مكون كفوا واهلا الى ان هدا هادي الاستقارة من ما لهم الصواب
وصدا في حادي الاستشارة من ولى الألباب صرعه الاصحاب
ان اسم هذه الصلابة سمى من هو عن الاعمان والكوني جهة
هذه الصلابة سمى سمي من سده معال الروا من الروح سليل
مان ارسم على صيايقها ساسي المعاب السلطان خليفة الرحمن اعني
من خصه الله تعالى من بين السلاطين بمنزلة العلم والدين وتربية

المعارف والتقى وحج بيضة الاسلام عن افساد الكفرة الطغافا
وحرس حوزة الايمان عن مفاسد اهل الشرك والطغيان
ذكرى حام على الايادي وشيخ مصاحبه وحكته امار من
سعادة الابدادي الذي توشير وان بالنسبة اليه عادل و
لكن عن صوب الصواب مدد ذكر الناس بعد الله ايام امين
المؤمنين عليه السلم انسى الناس خلافة بني العباس لسام الجود
وكامل السطوة وعظم الناس بحرب رعام عنده حموه للحارة
وتطاطات دون سرادقات عظمته رقاب القياصرة استوى
على عرش الخلافة تحكم على ايمان من فاروق حوزة الوفاق بالسيف
الدم المهلق اسرى ساسرد ولته القاهرة من افق الاقبالي
فادر الخالفون هائمين كغناهب الظلم يتشبه في الافاق اصبح
انوار سلطنة مشرفة على الممالك في الطول والعرض حصل المعاني
وطل في مهامه الظلال كالذي استموت به الشيطان في الارض فهو
كالمخاض لم يطبق سطوات اشعة يوح همام وكحام لم يركب بيضة
نوح فلا له من امر الله ولا حام فهو اساس العدل بعد ما لم يبق منه
الاكثر لانا في والديار البلاقع وطور راس الفصل اثره اصار من
رعانه الاحوال احلا والمراع نصر دس الاسلام تقاطع السيف
والبرهان وورد باع الامان ساطع النان والسان دريب
احلا ورافه على الافاصل وقرب مكان خلافته صون الامل
حوى من اسباب المايف مالم يجمع في عصره وعمره من دسر

ولا عود

ولا عود فليس من الله مسكر ولا نافي الممكن حال الهوى والهدوى
ذي القربى المودع لرباس المد والحلا من الموصول لاهل الشعا
الممكن على اريكه السادس من هذه الحال المحلى على المال ملك
المنافى العظيمة التي هي عنوان الكمال على صورته الجميلة في
مراتب النجالي ويوق من مكاشفته المثال في شاهد الكمال فقال
مخاطبا اياه بلسان المقال على طبق لسان الحال **يا** تمن به صار
دين الله معلنا **و** درافضاله جود اعلى الامم قوت به عين
ايمان الهدى في **حاج** بما حواه من الاحسان والكرم من الحوم
العاج حراسه **من** السماء له من زمرة الخدم قد ساغ في عصاة
الدين اعداته **والدب** وطاع على الاختتام بصم **ان** الكمال اسار
وقد جعلت **جميعها** فيك هذا جامع الكلمة **وهو** السلطان بن
السلطان ملاذ بنى نوع الاكثان باسط بباط الايمان والامن
مفيض ذوارف العوارض على قاطبة اهل الايمان جلال الملائكة و
الخلافة والدينا والدين بايزيد خان خلد الله جلال خلافته و
رافعه بالحد المملوان فهو الذي انار مصابيح العلوم بعد انظافها
ونظور رياض الحكم دونها وذهاب رواها واصلاح اركان الفضائل
والمعالي بعد فسادها وروح اسواق الافاضل والاعمال تركسائها
حتى حسوا اصابع العلوم الى حضرة من كل فتح عميق وجواهر ثمرات
باسقات بحر ايسر العهوم الى سنده من كل بلد يبحر وسميها باسمه
العالى المكروب على حيوة السموات العوالى ربه الخدمته واتخذت

نسخة منها الى امر خراسه انحاء الصحاب العطرة الى عمان و
 اهداء القابلة رجل الجراد الى سليمان فان وقع من خدام حضر به
 موقع القبول والرضا فذلك غاية المسؤل ونهاية المسهي
 الله ولي التوفيق ويبدء ازمة التحقيق اعلم ان البراهين
 المؤدية الى هذا المطلب مخصصة في مسلكين احدهما يتوقف
 على ابطال الدور والتسلسل والاخر ليس كذلك بل يدل على اثبات
 الواجب او لا يتم يتقل منه الى ابطال التسلسل كما سيرد عليك فلا
 جرم ربنا الرسالة على مقصدين لبيان المسلكين ولما كان
 الثاني ايسر رأينا ان نقدمه فنقول **المقصد الاول** في المسلك
 الاول وفيه طرق **البراهين** الاولى فالاولى ان لا يشك في وجود ممكن ما كالتربيا
 فان استند الى الواجب ابتداء او بواسطة ثبت المطر ولا يشك في
 وجود موجود ما فان كان واجبا او ممكنا واستدل اليه ثبت المطر
 والافان رجوع سلسلة الاستناد في شئ من المراتب دار والاف
 تسلسل العالل الى غير النهاية اذ كل ممكن فله علة وح نقول جميع
 الممكنات اي تلك الاحاد بحيث لا يشك في ثبوتها منها موجود
 اذ لو كان معد وما كان جزء من اجزائه معد وما ضرورة ان ما
 يوجد جميع اجزائه فهو موجود ونحن ما اعتبرنا الا تلك الاحاد مع
 الموجودة فقط لا المجموع الماخوذة فيه الهيئة الاجتماعية الا ان
 المعدومة فالاجزاء باسرها موجودة فيكون المجموع بهذا المعنى
 موجود ولا يشك انه ممكن لاحتياجه الى كل واحد من الممكنات

الماخوذة

الماخوذة فيه والاحتياج وخصوصا الى الممكن المتمكن ممكن وكل
 ممكن فله علة فعلية اما نفس المجموع او جزء او امر خارج عنه
 والاول يظهر ضرورة وجوب تقدم العلة على المعه واستناع تقدم
 على نفسه والثاني ايضا بطلان علة الكل يجب ان يكون علة لكل
 من اجزائه لان كل ممكن يحتاج الى علة فلو لم يكن علة للمجموع
 لكل جزء كان بعض الاجزاء معللا بعلة اخرى فلا يكون ما فرض
 علة للمجموع وحده علة له بل بعضه فقط واذا كان علة لكل
 ويكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعالمه واذا ابطال القمان الاول
 تعين الثالث فيكون علة امر موجود اخر اجبا والموجود الخارج
 عن جميع الممكنات ولجب لذاته وهو المطر وعلى هذا التقرير
 اندفع عنه عدة ما يورد عليه منها ان المجموع سعر التناهي
 وما لا يتناهي للمجموع له فاثبات الواجب بما سعر التناهي
 مصادرة واذ ذلك الماعرف من ان المراد بالمجموع الاحاد بحيث
 لا يشك في ثبوتها وقد لوحظت باجر اجمال شامل لها ومنها
 انه ان اريد بالمجموع كل واحد من احاد السلسلة فعلية ممكن
 اخر متسلسلا الى غير النهاية وان اريد بالمجموع من حيث هو مجموع
 فلا يتم انه موجود لعدم تحقق الجزء الصور والمعنى الهيئة الاجتماعية
 وقد بين ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود جميع اجزائه و
 تلخيصه ان الاحاد قد يلاحظ واحدا واحدا وقد يلاحظ بالها
 دفعة والاولان كان بملاحظتها متعددة بحسب عدد الاحاد

فهو العالم التفصيلي بها وان كان بملاحظة واحدة بل امر اجزا شاملا
لو احد واحد على سبيل البدل فهو معنى الكل الافرادى والثاني هو
الكل المجموعي ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة الاجتماعية فيهم
ذلك ثم يقي عليه ليراد وهو انه ان اريد بالعادة العادة الشاملة فليس
يجوز ان يكون نفسه قوله ضرورة تقدم العادة على المعلول
قلنا امر في العادة الشاملة اذ لو وجب تقدم العادة الشاملة لزم
في المركبات تقدمها على نفسها بمرتبة لان مجموع الاجزاء
المادية والصورية جزء من العادة الشاملة فكون متقدمة
عليها وهو على ذلك التقدير متقدمة على المعركب الذي هو
عين مجموع الاجزاء وايضا جميع الموجودات من الواجب الممكن
ممكن لاحتياجه الى الاجزاء وعلته الشاملة نفسه اذ ليست
منه ضرورة احتياجه اليه في الاجزاء ولا خارج عنه اذ لا
خارج عنه فعيين ان يكون نفسه وايضا العادة الشاملة مجموع
امور كل واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فان جميع
اجزاء الشيء غير متقدم عليه بل هو عييت مع ان كلامها متقدم
عليه وان اريد بالعادة الفاعل فلم لا يجوز ان يكون جزءه قوله
لان الكل علة لكل جزء فيكون علة لنفسه ولعلمه قلب انما يلزم
لو كان علة شاملة للكل اذ لا يتوقف الكل على ما هو خارج عنه
والمفروض كونه علة فاعلية وهو لا يتوقف في الاحتياج الى الغير
والجواب ان المراد الفاعل لا مطم بالفاعل المستقل بالشيء

معه

بمعنى انه لا يستند المعنى الا اليه او الى ما صدر عنه والفاعل
بهذا المعنى في المجموع الذي هو مجموع اجزائه ممكن يجب ان يكون
فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة
استناد بعض الاجزاء الى بعض غيره وغير معلولاته لا يقال
نحن نمنع وجوب كون الفاعل المستقل في المجموع فاعلا في كل
جزء ونسند بالمركب من الواجب والممكن فان الفاعل المستقل
هو الواجب وهو جزءه لانا نقول ليس له هذا المنع بعد
قيام الدليل عليه في المركب من الممكنات الصرفة بل لا بد من منع
مقدمه من مقدمات دليله وتلك المقدمات باسرها
ظاهرة غير قابلة للمنع وليس لكم ان تقولوا انه منقطع بالمركب
الواجب والممكن فان الدليل المذكور لا يجري فيه قيل وبهذا
يبين بطلان ما قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعركب الاخير
علة للمجموع وهو مع ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا لانه لو كان
ما قبل المعركب الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها حقيقة كان علة لنفسه قطعاً واعتراض على هذا
الجواب بانه لو لم يكن فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا
لكل جزء كذلك المزم في المركب الذي بين اجزائه ترتيب
زمانى كالسرير مثلا ما تقدم المعركب على علة او تحلف المعلول
عن علة المستقلة اذ لا يخرج ان فاعل المجموع بالاستقلال كان
موجودا عند وجود الجزء الاول او لا وعلى الاول يلزم تحلف

الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء
الأول على وجود علة وايضا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها
معلولة بالثالثة مستقلة كون مجموع العلة الثالثة علة
مستقلة لمجموع المعلولات مع انه ليس علة لشيء من تلك
المعلولات الثالثة ضرورة استناد كل منها الى واحدة فقط
من تلك العلة واجيب عن الاول بان التخلّف عن الفاعل
المستقل بهذا المعنى غير متمنع اذ لم يعتبر فيه استيعاب جميع ما
لا بد منه في التأثير والمتنع هو التخلّف عن الفاعل المستيع
على ان المراد يكون فاعل الكل الاستقلال فاعل كل جزء كانه
اي لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لانه بعينه يكون
فاعلا لكل جزء وبهذا يندفع اليراد الثاني ايضا وهذا القدر
يكفي في فرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة لمجموع
المسكنات لانه لو لم يكن علة ذلك الجزء خاضعة عنه فهو
امعنه فيلزم تقدم الشيء على نفسه او اخلافه ونقل
الكلام اليه الى ان ينتهي الى ما يكون علة لنفسه او يتسلسل
وحيث فكل جزء فرض علة في تلك السلسلة فعله اولى منه
بان كون علة لها لان تأثيره الترتيبي ذلك الجزء اثر وهو
ليس اثر لنفسه فيلزم ترجيح المروج ويمكن التمسك بهذا
في نفي علة الجزء ابتداء بان يقال كل جزء فرض علة للمجموع
فان علة اولى منه بالعلية للمجموع لانه اثره اثير منه فيلزم

الح وقد اعترض عليه بانه لو لا يجوز ان يكون علة المجموع بالمعنى
المذكور نفسه بمعنى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر
خارج عنه فان الثاني علة للأول والثالث علة للثاني وهما جزء
فلكل واحد من الاجزاء علة منها ولما لم يكن المجموع الماخوذ على
هذا الوجه غير الأفراد محتج الى علة خاضعة عن كل الأفراد
ولا امتناع في تعليل الشيء بنفسه على طريق توزيع الاحاد على الاحاد
بالأسر وانما المتعليل للشيء بنفسه بالمرّة سواء كان بسيطا
في نفسه او مركبا واجيب بان المجموع بهذا الاعتبار عين
الاحاد ولا شك ان هذا الاحاد مسكنات موجودة كما ان كلا
منها ممكن موجود وكما ان الممكن الموجود الواحد محتاج الى
علة موجودة كافية في إيجادها كذلك المسكنات المتعددة الموحدة
محتاجة الى علة موجودة كافية في إيجادها وتلك العلة لا يمكن ان
تكون عينها لان العلة الموحدة للشيء سواء كان واحدا في نفسه
او متعدد يجب ان يتقدم عليه في الوجود ومن السخيل تقدم
المجموع على نفسه والاشتباه انما وقع بين تعليل كل واحد من
السلسلة بالآخر منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها والاول هو
المتنازع فيه الذي يخبر بصدده ابطاله بالدليل والثاني مما شبه
على بطلانه فانه بطر بدية على اي وجه فرض اي سواء فرض في
تعليل المجموع بالمجموع تعليل الاحاد بالاحاد بطريق الدوران
هذا خلاصة ما ذكره في كتبهم مع تبيحات من صلح لا يخفى

على الناظر دفعها ونحو نفي النظر فتلك المقدمة الفصل بين
ما يليق بالنقض والبراهم فتقول اما ما قيل في الشق الاول
من الايراد الاول ان اريد بالعلة العلة التامة فالواجب
ان يكون نفسها مع تقريرهم ذلك المنع في سائر كتبهم و
جزءها من العلة التامة يجوز ان يكون عين المعنى كونها
غير واجبة التقديم والعدول الى دليل اخر فيحل نحو نظرية
من ذلك اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن لكان في
فالمحتمل المعزى ولو توجه ذلك فلمنع في المرتبة اتفاقا
الممكن المعزى فلا يلزم ترتيب اصلا فضلا عن السلسلة
الغير المنتهية وتح ينسد باب الاثبات الصانع بالامكان
لانما لا يجوز السبب مغاير لجواز ان يكون سببه التامة
نفسه ح فان قلت لا يجوز كون الحادث علة تامة لنفسه
والا لكان قد ياضورة ان ما يكفي ذاته في وجوده يكون
قد يفتح بمكر اثبات الصانع بالممكن للحادث قلت هذا
لا يرد على ما قلنا من انه ينسد باب الاثبات بالامكان اذ
ح لا يمكن الاثبات به بل يحتاج الى اخذ الحدوث وهم
مطبوعون على جواز الاثبات بالامكان وتجويز كون العلة
التامة نفس الشيء مستلزم عدم الجوار فهو بنا في ما تقول
كافة المحققين وكيف يجعل ذلك مقدر اعلى ان تقول
ح لا يتم اثباته بالممكن للحادث ايضا يجوز ان يتم الى ممكن قديم

يكون

يكون علة التامة نفسه فنقطع السلسلة كما على تقدير
انتهائه الى الواجب القديم من غير فرق فافهم ذلك جدا
وايضا الممكن هو ما لا يجب له الوجود والعدول بالنظر الى
ذاته فالوكان علة تامة لنفسه كان وجوده واجبا اذ بالنظر
الى ذات العلة التامة يجب وجود المعنى لا يقال انما
يلزم كونه واجبا لو يفتقر الى جزئه الذي هو غير لانقول
الواجب الخارج من المنقسم هو ما يجب له الوجود بالنظر
الى ذاته وهو صادق على ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم
كونه واجبا مع انه محتاج الى غيره هفت لا يقال نحن نقسم
هاكل الموجود اما ان يحتاج الى غيره في وجوده وهو الممكن
اولا وهو الواجب فلا يلزم ذلك لانقول كيفنا دخوله في
الواجب على بعض التقسيمات التي اعترفنا بصحتها وهو قولهم
الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر لذاته وهو الواجب
او عدو كك وهو المتع والهاذا ولا ذلك وهو الممكن اذ
غرضنا انه لا بد لهم التخصيص عن هذا المنع مع انهم لم يقولوا
بذلك الا بديل لواعن المقدمة المنوعة واستدلوا على
هذا المطر بدليل اخر قائل وايضا العلة التامة اما عين العلة
الفاعلية وهو العلة التامة البسيطة وذلك حيث لا يتصور
مانع عن المعنى كافي العلة الاولى بالنسبة الى المعنى الاول فلا يكون
ارتفاع جزء من العلة التامة كما قالوا وما مشقة على العلة

الفاعلية وهو العلة التامة المركبة ولا يمكن عدم اشتغالها
 عليه ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضرورة
 ولذلك حكوا بان العلة الفاعلية ضرورة في كل عام
 بخلاف ما سواها من العلة واذا تمهد هذا فقوله الخ
 كون العلة التامة نفس المعنى فاما ان تكون علة فاعلية له
 وهو مح لوجوب تقدمها وامتناع تقدم الشيء على نفسه
 واما ان تكون مشتتة عليها فيكون جزؤه علة فاعلية
 له وهو مح لما تقرروا لو لم يتم ذلك لانهم البرهان عن اسره
 لان مداره بعد الاصلاح على ان الفاعل المستقل للمجموع لا
 يكون جزؤه وحده فلا يكون نفع في العدة من العلة التامة
 الى الفاعل المستقل فلاح ما ذكر ان العلة التامة لا يجوز
 ان تكون عين المعنى في المكنات الصرفة مع قطع النظر
 عن وجوب تقدمها او عدمه على ان الذي لو ترك العلة
 ولا حظ تصريح العقل وجد الامر كذلك مع قطع النظر
 عن ذلك فالان يقولنا التفحص عن حال العلة التامة في
 التقدم فانه وان لم يتوقف البرهان عليه فهو في حد ذاته
 من المطالب وهذا المقصد وان كان قريب المرعى فهو
 بعيد المرعى في تشابه الاخفاء مغيب الأجزاء ما دلل القاصد
 انه مسامحة باقدا في فهمهم بلها موافق في مهامه شبهه
 علم مطايا اوها مهم فالجرم لياقوا بما يشفي غلبا او يرك

غلبا

غلبا او انا اقتض ما عندي فيه عليك فبحسب ما مع مشاعرك
 اليك فاقول لا بد من النظر فيما اعتمد واعلمه في نفي تقدم
 العلة التامة اما الأول وهو انه لو تقدمت لزم تقدم
 المركب على نفسه بمرتين ضرورة تقدم جميع الأجزاء
 على العلة التامة لكونه جزءا منها وتقدم العلة التامة
 على المركب على هذا الفرض فقد اوجب عنه بان جميع
 الأجزاء ليس عين المركب لان كل جزء من الأجزاء متقدم
 بالذات والمتقدرات باسرها لا يكون عين المتأخر وايضا
 لو فرضنا مجموعا لكل واحد من اجزائه واجب لذاته ان كان
 ذلك المجموع ممكنا وجزؤه باسرها غير ممكنة فمخالف للمجموع
 وانت خبير بما يرد عليه مما رددنا لزم من تقدم كل جزء تقدم
 الكل للمجموع فان حكم الفردي قد يخالف حكم الجماعة فلا يمكن
 كون مجموع اجزاء الشيء غير الشيء فان لم يكن متقدما وكذا
 القول في المركب المفروض ان الأجزاء بالاسرار ليس واجبا لكل
 فرد منه واجب فلا يلزم ان يكون الأجزاء بالاسرار مغيبا للمجموع
 ونقول بقول مفصل قولكم الأجزاء بالاسرار متقدم على المجموع
 ان اردتم به مفهوم القضية الكلية اعني الحكم على كل فرد
 بالتقدم ثم ولكن اللازم منه مغايرة المجموع لكل فرد وليس
 النزاع فيه وان اردتم حكما واحدا على موضوع واحد فهو متعدد
 في نفسه اعني المجموع فلا يتم انه متقدم بل نقول هو عين المعنى

وصل النزاع اليه والحق في الجواب ان يقال ان جميع الأجزاء
 المادية والتصورية لها اعتباران اعتبارا باعتبارها منفردتين وهما
 بهذا الاعتبار جزء من العلة التامة متقدم على المعتمد ثم سوي
 اعتبارها على النحو المعين الارتباط الذي هو عامله في الخارج
 وهما بهذا الاعتبار عين المعلول فان قلت لا يخفى ان اعتبار هذا
 الارتباط في المعتمد اولاً وعلى الأول يكون ما فرض مجموع الأجزاء مجموعاً
 هفت وعلى الثاني يكون عينه باقياً اعتباراً خذ قلت لعل الارتباط
 المذكور شرط تعيين جميع الأجزاء للمعتمد وليس من اجزائه فلا يلزم
 الخلف ولا كون عين المعتمد فلهذا قلت هذا انما يشيخ المركب
 الذي له جزء صوري واما في ليس كذلك كما في بحثنا هذا فلا اذ
 ليس المجموع الا تلك الأجزاء من غير صورة تكون بينها ارتباط يعتبر
 تارة ليصير عيناً وسقط اخرى ليكون جزءاً من العلة التامة
 وستقدم قلت نعم جميع الأجزاء انما يكون جزءاً من العلة التامة
 وهو هو فاعلمها حيث للمركب جزء صوري واما في غيره فهو عين المعتمد
 لان جميع الأجزاء ليس علة لنفسها والعلم به ضروري فاذا
 ذلك الجميع من غير ارتباط فليس هناك الا ذلك الجميع الذي
 المعتمد فلا يكون جزءاً من العلة التامة واما الثاني وهو ان جميع الموجودات
 من الواجب والممكن ممكن وعلمته التامة ليس جزءاً لاحتياجه
 المعتمد في الأجزاء ولا خارجاً عنه اذ لا يخرج فتعين ان يكون نفسه
 فاقول هذا اقوى الشبه ولا يدفعه حديث الارتباط انما لا يعبر

فيما بينها ارتباطاً بل لا حظ لتلك الأجزاء ما سهرها من غير انما خرجها
 ووجه التفصي عنه ان يقال ان المجموع بهذا المعنى ليس معلولاً
 واصلاً مستدعي علة واحدة بل معلولات متعددة قد لوحظت
 فيستدعي الاستدعاء وتلك العلة هي مجموع السلسلة التي هي
 اجزاء جملة تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخير الى الواجب
 فان قلت المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون تلك السلسلة
 باسرها علة تامة لاحتياج المعتمد الى الخارج عنها قلت المجموع
 بهذا المعنى هو تلك الأجزاء المتفرقة وقد لوحظت دفعة فلا
 فرق بين ان يطلب علة كل منها منفصلاً وبين ان يطلب عليها
 باسرها مجزئاً الا بالاجمال والتفصيل في الملاحظة والافق
 في ذات الملاحظة وتفصيله وانه اذا طلب علة معلولات
 متعددة فالجواب ان يجمع علة كل واحد واحد والافق بين ان
 يطلب علة اجمالية اتمه علة ب ثم علة ج وهكذا وان يطلب علة
 اجمالية دفعة الا في الملاحظة فانه قد لوحظت كل منها في الأول
 بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت معا بصورة اجمالية وكذلك
 لا فرق في الجواب بين ان يبين علة كل منها منفصلاً فقال علة أ
 و علة ب و علة ج و علة د من اجل ان القول فيقال عليها ذلك
 الا بان ما لوحظ في الاول بالدفعات لوحظ في الثاني دفعة واحدة
 ان الملاحظ في صورتين واحد كما لا يدخل في الصورة الثانية وهو
 الفرق انما ينشأ من لفظ المجموع وابهامه المركب الذي يدخل فيه

في الملاحظة والافق
 في ذات الملاحظة وتفصيله
 لا فرق في الجواب بين ان يبين
 علة كل منها منفصلاً فقال علة أ
 و علة ب و علة ج و علة د من اجل
 ان القول فيقال عليها ذلك الا بان
 ما لوحظ في الاول بالدفعات لوحظ
 في الثاني دفعة واحدة ان الملاحظ
 في صورتين واحد كما لا يدخل في
 الصورة الثانية وهو الفرق انما
 ينشأ من لفظ المجموع وابهامه
 المركب الذي يدخل فيه

وفي نظر لأن المجموع بهذا المعنى كثير والكثير هنا لغة الوجدان
لا محالة فالمعنى الأخير أحسن فيه ومن اجزائه يكون واحدا في
العلة الثالثة فلا يكون ما فوقه الغير لها بمعاملة ما قبله
فهذا العلة فإنه حقيق بالتأمل التام وهذا التفسير فيما يات
مواضع نفع قد ذكرنا ذلك في محلات الشبهة التي عرضنا عليها من
الفصل في الامن وحكم العقل ورفض الجدل اجازيا وما يحكمه
العقل به ذلك نؤمن انها لا يكون عين المعلول في الممكنات الصغرى
اذ الحاجة الى ثبات التقدم واما الشبهة الثالثة وهو ان العلة
الثالثة مركبة من اجزاء وكل واحد منها متقدم ولا يلزم منه
تقدم المجموع فغير صحيح الاعلى من استدلال تقدم اجزائها
على تقدمها وما قولهم في الجواب على النقص على ان الفاعل المستقل
للمجموع فاعل الاجزاء المراد يكونه فاعلا للاجزاء ان لا يكون
فاعلا لها خاجعا عنه وذلك كاف في فرضنا اذ يلزم اما الانتهاء
الى ما يكون فاعلا لنفسه وهو محتمل او يتسلسل ويحتمل كل جزء
يفرض فعلته او في قولنا يمكن اختيار التمام بان يكون ما فوق المع
الاخير الغير النهائية علة للمجموع وهو متعدي لما قبله بترتبة الغير
النهائية وهكذا قوله فكل جزء يو قلنا لانهم اكثرنا ثبوتها
قلت لكنه اكثر اشتمالا على اعلل الاجزاء وتمييزه ان الفاعل
المستقل في المجموع بهذا المعنى على ما انساقت اليه اجراء الكلام
هو الا يكون المعنى مستندا الاليه او الى ما يستند اليه

او الى

او الى اجزائه اذا تمهد ذلك فقوله وان كان اكثر تاثيرا فيكون
الاحاد المستندة اليه اكثر لانه اقل اشتمالا على علل
الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه اقل وذلك
الجزء وان كانت المعلولات المستندة اليه اقل اكثر المستند
الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستقلال احد الامور الثلاثة
استنادها بالامر اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه فيكون
احد هذه الامور في علة الجزء اكثر مع كون امر اخر منها في نفس
الجزء اكثر لا يقتضيه اولوية احداهما من الاخر فان قلت لا تستد
ان ما يستند المعنى اليه في العلية والتاثير ما يستند
الى اجزائه فعلى تقدير انتفاء الاولوية ايضا يلزم ترجيح المساو
قلت مفهوم العلة الاستقلالية متحققة فيها سواء كان
السوية فيها فيكون متوطئا او مختلفا بالاولوية وعدمها
فيكون شككا فلا يلزم من كون كل منها علة ترجيح المرجح
على تقدير الاولوية ولا ترجيح المساوي على تقدير التساوي كما
في سائر المفهوما المشككة والمتواطئة فان قلت فيلزم توارده
العلل المستقلة على معلول واحد قلت توارده العلة الشا
تح مطلقا وكذا توارده الفواعل المستقلة المتباينة اما المشاهدة
فلا تم استحالتها بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا كل واحد
من السلسل المستندة ما فوقه الى المشاهدة مستقلة له
لذا كور ضرورة انه لا يستند الى غير تلك السلسلة و اجزائها

وما يستند اليها بل سلسلة العقول العشرة السلسلة المتبادرة
من التاسع الى المبدأ عملة مستقلة له ضرورة ان كل جزء
منها اما مستند اليها او الى اجزائها فان العاشر مستند اليها
والثامن والثامن الاجزائها فان التاسع مستند اليها سلسلة
المستندة من الثامن والثامن الى المبدأ من السابع وكذا سلسلة
المستندة من الثامن فمما تحققت اليه المبدأ عملة مستقلة له لان كل
منه اما مستند اليها كالثامن او اليها كالثامن او اليها كالثامن او اليها
اجزائها كالثامن فانه مستند اليها كالثامن او اليها كالثامن او اليها
وهكذا الالف لا بد من عملة لا يكون اولى منه لاننا نقول هذا
اول المسئلة وعين النزاع فان قلت المراد بالعملة المستقلة مالا
يكون له شريك في التأثير كما صرح به في شرح المواقف في بحث العملة
والمعمد ووخ تم الكلام لان كل جملة اخذت من غير المتناهي فهو عملة
قريبة بفرده وشاركه غيره في التأثير القريب في غير اخر فلا يكون شئ
منه عملة قريبة للمجموع اذ لا فرق بين جزءه وجزءه حتى يكون المؤثر القريب
في واحد منها مؤثرا قريبا في الجملة دون المؤثر القريب في الجزء الاخر
قلت ان اراد انقراء الشريك في التأثير مطلقا او بعيدا فلا يتم
انه ضروري في كل مقام ان يكون له عملة مستقلة بهذا المعنى كيف يقع
فذلك لا يفرق ترتيب العلل المتشركة في مطلق التأثير وان اراد ان لا
يكون هناك تأثير ولا يرجع اليه ابتداء او بواسطة يرجع الى المعنى
الاول واحتياج التعميم المذكور فيه بان يقال والى اجزائها ليندفع

عنه

عنه النقض المذكور هناك ووخ فالكلام عليه كالكلام عليه فان
يقال المراد من المؤثر المستقل في كل مرتبة وهو مالا يكون له شريك
في التأثير في تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا وهو ضروري في كل
لانه لا بد له في كل مرتبة من مراتب التأثير من شئ يكون هو تمام
المتصف به فاذا اخذ فهو المؤثر في تلك المرتبة لا يشاركه غيره في
التأثير ولا له من المتصف به فلا يكون تأثير ضرورة اقتضاء الوصف
موصوفا معينا ووخ فالترديد في العملة المستقلة القريبة فقوله العملة
القريبة للمستقلة بهذا المعنى هو ما فوق المعنى الاخير الى غير
النهاية انه هو تمام المؤثر القريب في تلك السلسلة فان كان جزءها
معتمدا قريبا منها وان قيل المراد به تمام المؤثر في المجموع قريبا او بعيدا
فقوله هو ايضا ما فوق المعنى الاخير الى غير النهاية باعتبار ما يقتضيه
من السلاسل فان المجموع بهذا المعنى امور متعددة لها علل متعددة
فتتمام المؤثر في مجموع تلك العلل وكل واحد من احواد السلسلة
سلسلة من تلك السلاسل مثلا المعنى الاخير المبدأ للسلسلة
المتقدمة مما فوقها وهكذا المجموع تلك السلاسل يكون عملة للمجموع
بهذا المعنى فان نقل الكلام الى علل تلك السلاسل لكونها امور
ممكنة فقوله في مجموع مجموعات السلاسل التي هي جميع السلاسل
الموجودة في السلسلة في جميع مراتبها الغير المتناهية فهناك سلاسل
غير متناهية ثم في كل منها سلاسل غير متناهية وهكذا لجميع تلك
السلاسل الغير المتناهية مراتبها الغير متناهية هو العملة التامة

تلك السلسلة الجامعة بجميع ما يتوقف عليه تلك السلسلة قويا
ويعيد او ذلك الجميع هو بعينه جميع السلاسل التي تشمل ما فوق
المعنى الأخير عليها بحيث لا يشترط شيئا منها عنها فالعلاقة التامة التي
ما يؤثر في السلسلة قويا وبعيد ما فوق المعنى الأخير كما قلنا ونقول ان
ان سلسلة الموجودات باسرها من الواجب والممكن لا يمكن ان يكون
المؤثر القريب التام فيها الواجب ضرورة انه مؤثر قريب في واحد منها
فقط فاما ان يكون هو ما فوق المعنى الأخير غير تامة على انه سلسلة
واحدة فلا يكون اشراك ما فيها من السلاسل التي تؤثر القريب في
الاحاد الأخرى فاما كونها مؤثرا تاما فيكون المراد من الاثر ان ينفذ
اشراك ما هو خارج عنه او يكون جميع تلك السلاسل باسرها
وكل من الوجوه بجارية السلسلة الغير التامة بالفرق فاختار
لنفسك الخلو فان ما نقول به هنا وانت مما فصلنا الأخير بان الحق
هو الثاني والنظر السابق لا ينافي على هذا وهو صحيح الحق ويعكس
السبيل ولعلنا ان الشرف العلامة قاصرا باليهان في حواشي
شرح حكمة العين بوجه مفصل وبذلك فيه الجهور ووصفه بان
يكشف به العصور ولا يتأخر عليه بشي من الشبهة الورد وشرح نوره
مع ما ارد عليه بتوفيق الله تعالى الواسع وانت شهيد بحق الحق
ليس عنه محدد قال الاشك في وجود ممكنات متعددة وكل واحد
منها يحتاج الى علاقة فاعلية موجودة مستجيبة بجميع ما يتوقف عليه
فاذا اعتبرنا الممكنات باسرها جملتها اعتبرنا لكل واحد منها العلاقة

الفاعل

الفاعلية المستجيبة مع قطع النظر عن انشاء من هذا العال
الفاعلية من افراد الممكنات او لابل اخذنا العال الفاعلية الموصوفة
التي هي ازالة الممكنات فلا يخفى فان هذه العال الفاعلية المستجيبة
هي علة فاعلية مستجيبة بمجموع الممكنات فكما ان كل واحد من
الممكنات يحتاج الى واحد من العال كذلك مجموع الممكنات يحتاج
الى مجموع العال وذلك مما لا يتوقف فيه العقل الصريح بل الكلام
اذ اعتقد هذا فقول ان العلة الفاعلية المستجيبة للامور
المعتبرة جملة واحدة واخذنا الممكنات جميعها جملة اخرى و
نسبنا الجملة الثانية الى الأولى فلا يخفى اما ان يكون في الجملة الأولى
امر خارج عن الجملة الثانية او لا وعلى الثاني اما ان يكون الجملة الأولى
تمام للجملة الثانية فيلزم كون الشيء علة لنفسه وهو قاطع لا
او بعضها فكون بعض من الجملة الثانية علة لاجمعيها وهو ايضا مح
اما اوله فلان العلاقة التامة لا يتوقف المعنى على ما هو خارج عنها والجملة
الثانية موقوفة البتة على الخارج من ذلك البعض وهو البعض الآخر
واقول ان اريد بالعلة الفاعلية المستجيبة للفاعل مع جميع شرايط
التأثير فهو ليس بعلة تامة فلما ينافيه احتياج المعنى الواقعية الجزئية
لانها ليست من شرايط التأثير فلا يصح قوله فيكون بعض من الجملة
الثانية الخ فان اراد به الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعنى سواء كان
شرطا للتأثير او لا كما هو ظاهر العبارة فهو العلة التامة وشرح نخار
كونها تمام الجملة الثانية قوله يلزم ان يكون الشيء جملة لنفسه وهو

قطع في الاستحالة لئلا تكون العلة التامة لا تقدم لها على العم كاقوره في
غير هذا الكتاب فمجرد ان يكون عينها كاقوره والعج انه اور هذا
المتع في سائر كتب مولد الك عدل العلة التامة الى الفاعل المستقل
ثم يقول انه لا يجوز ان يكون عينه وهل هذا الا كقولنا ما فرتنه وقال المولى
نقول ههنا انه لا يجوز ان يكون عينه لانه يلزم ان يكون الشيء علة
تامة لنفسه وهو قطع الاستحالة وليت شعري كيف منع القطع
في سائر كتبه وهل هذا الا كقولنا ما فرتنه قال واما ثانيا فلان احي
بعض يفرضونه مع جرم او علة او يلزم ان تكون علة تامة لانها
يحصل افراد الكثرة ضرورة ان ماهويتها تثير ذلك البعض فاعلته فيه
مدخل لها في نفس ذلك البعض تثير ايضا بخله اذ لا تثير في نفسه
اقول قدر عليه بمسوط فلا يعيده ثم ان هذا العجب مما عرفنا
الكثيرة التاثير لا تفتضي الاولوية بالعلية التامة الجارية ان سلسلة
المعلول الاخير الى الواجب عليه التامة اما نفسها مع انما لا تثير
لها اصلا واما ما فوقه الى الواجب مع ان الواجب الكثر تثير امنه
قال وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة
الثانية فلما ان يكون ذلك الامر معتبرا في العلة الفاعلية او في الاثر
المعتبرة معها وعلى الثاني في العلة الفاعلية اما نفس الجملة الثا
او بعضها اذ الغرضان العلة الفاعلية لم يعتبر فيها زايدي خارج
عن الجملة الثانية فعلى الاول يلزم ان يكون نفس الشيء مع غيره
علة تامة لها وهذا الفرض من علية لنفسه اذ لا يلزم ح تقدمه

المراد

على نفسه بمرتبتين اقول هذا ايضا تم بناء على ما قوره من عدم وجود
تقدم العلة التامة وجواز كونها عين المتع باللازم من هذا
الشيء تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بناء على ذلك والعج ان لم يند
في بعض كتب على عدم تقدمها بعين ما ذكره ههنا قال وعلى الثالث
يلزم ان يكون بعض الجملة الثانية مع امر خارج علة تامة لها
واستحالة يظهر للوجهين السابقين اقول تقر بالوجه الاول
ههنا ان العلة التامة علة لا يتوقف المتع على امر خارج عنها والمتع
ههنا يتوقف على بقية الأجزاء ويخرج عن ذلك البعض الذي
هو العلة الفاعلية مع الامر الخارج وفيه نظر اذ اللازم من
كون العلة الفاعلية بعض الأجزاء عدم دخول بقية الأجزاء
في العلة الفاعلية ولا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة
واما الوجه الثاني ففيه ما سبق قال وعلى الاول اعني ان يكون
الامر الزايد معتبرا في العلة الفاعلية فلما ان يكون عين علة فاعلية
منها وجزؤها وعلى التقديرين يكون موجودا ضرورة ان الفاعل
المؤثر في الموجود وجزائه يكون موجودا واذ لك الامر الزايد
الموجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والام لم يكن
خارجا عنها ولا مستغالا منه موجود فتعين ان يكون واجبا
لذاته ويمكن ان ينسب الجملة الثانية الى العلة الفاعلية و
ساق الكلام اقول لا يتأق ههنا ابطال الخيرية بشيء من الوجهين
اما الاول فقط لان العلة الفاعلية لا يلزم ان يحتاج للمراد

اذا احتياجه العمل الى الاجزاء او شرائطه التامة فلا يكون العمل
 الفاعلية علة فاعلية واما الوجه الثاني فكلام عليه ههنا
 كالكلام عليه هناك فان حدثت الاولية فتعرفت ما فيه
 وعرفت ايضا ان الفاعل المجموع فواعل الاجزاء وكل واحد
 الاجزاء وهو السلسلة المستقلة بما هو مرتبة فمجموع تلك السلسلة
 تكون علة فاعلية لمجموع تلك الاجزاء وليس لهذا المجموع مشاركة
 في التأثير القريب في جميع تلك الاجزاء فضلا عن ان يكون اولى
 ويمكن ان يوجد كلامه في ما يدفع عنه بعض العمل وان كان
 بعيدا بحسب اللفظ بان يقال مراده بالعلة التامة ههنا مجموع
 العمل الفاعلية مع جميع ما يتوقف عليه التأثير في العمل لا جميع
 ما يتوقف عليه العمل كما هو ظاهر عبارته بل صريحه ولا شك ان
 العلة التامة بهذا المعنى تقدم على العمل ومراده من العمل
 الفاعلية المذكورة فيما بعد حيث قال ويمكن ان ينسب الجملة
 الثانية الى العمل الفاعلية وهو العمل الفاعلية بدون اعتبار الشرط
 وحيث يستقيم الحكم بتقديم العلة التامة وما يتفرع عليه ويبقى
 المنع فابطال الشواجزية سواء رد في العمل الفاعلية المستقلة
 كما في التقرير الاول او في العمل الفاعلية مع قطع النظر عن الشرط كما في
 التقرير الثاني وهذا وان كان بعيدا عن لفظه ذكرناه احترازا
 عن ان يخطربا القاصرين ^{المتعمدين} في مجموع طابعهم انهم ظنوا بما لم يظهر
 لغيرهم كما شاهدنا نظائره وذلك اذا احطت بجوانب المقال

وكسر

وكسب حجاب الخفاء عن حله للعلاج كانه ان الحاصل من جميع
 تلك الاظهار والاحكام ان التردد يسوء وقع في العلة التامة او
 الفاعل المستقل فكونها عين المعبط لو ثبت ان الفاعل المستقل
 لا يمكن كونه جزءا من المعبر وكونها خاضعة عنها يستلزم المعبط لكن
 الشان في كونه ابطال الشواجزية سواء كان التردد في العلة التامة
 او الفاعلية المستقلة لم تعرف من ان العلة التامة للمجموع
 المعنى هو حاصل جميع عمل كل واحد واحد ولا شك ان علة كل
 واحد واحد وهو السلسلة المستقلة بما هو فوقها بالواسطة فيكون
 مجموع تلك السلسلة علة تامة للمجموع ولا ريب ما يتوسم من احتياج
 المجموع الى المعبر الاخير للتحقق من ان علة للمجموع بهذا المعنى
 هو مجموع عمل الاجزاء ولا يمكن المعبر الاخير علة لشيء من الاجزاء
 فلا يدخل في عدة مجموع عملها وفيه النظر السابق والله سبحانه و
 تعالى اعلم بقرره بعضهم بوجه اخر وهو ان المؤثر التام القريب
 كل مجموع هو جميع اجزائه لان المؤثر التام وهو ما يتقدم على العمل
 بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدمه جميع الاجزاء بالنسبة
 الى المعبر كانه يكون علة تامة قوية له واذات قرره ذلك فقول
 السلسلة الموجودة الغير التامة مقترة العلة التامة لكونها
 ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعليها التامة
 القوية هي اجزائها باسرها لما تقدم من معنى المؤثر التام القريب
 وهي ايضا ممكنة مقترة للعلة التامة كذلك وعلمتها اما نفسها

فيكون مجموع العمل الفاعلية هو مجموع العمل الفاعلية التامة

او بعض اجزائها او خارج عنها والاول مع الاستلزامه تقدم الشيء
 على نفسه وكذا الثاني من ان العلة القائمة القريبة لكل مجموع
 هو جميع اجزائه وكذا الثالث لأن كل واحد واحد منها مستند
 للعلته القائمة القريبة الموجودة في السلسلة فلو استند
 منها الى الخارج لزم توارده على مستقلين في مرتبة على
 واحد وهو مع ويلزم من فساد الأقسام كلها امتناع وجود
 السلسلة المفروضة لاستلزامها الخالف المذكور وهو موجود
 استنادها الى علة امتناع الاستناد اليها ولما اوردنا النقض الجزئي
 الأخير فإنه تقدم بالذات ويمتنع تخلف المعرف عنه مع انه ليست
 بمؤثر تام وان الأحاد بأسرها عين المعرف فلا يكون مؤثرا فيها ثم ان
 جاز كون المؤثر في المجموع عينه فلم لا يجوز ان يكون علة الأحاد
 بالاسر ايض عينها فاجاب عن الأول بان المراد امتناع تخلف المعرف
 عنه بالنظر الى ذاته والجزء الأخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر
 الى ذاته بل الاستلزامه سائر الأجزاء من حيث انه اخوها ومن
 الثالث بان كل جزء من الأجزاء متقدم بالذات على المجموع والتمتعا
 بالاسر لا يكون نفس المتأخر والمركب من الواحدات احادها
 بالاسر واجب والمجموع ممكن ثم لو كان جميع الأجزاء عين المعرف
 فالذي يقيموا العلة الى مادية وصورية كيف ساغ لهم ان يوردوا
 المعرف في قسم العلة ولم يخص هذا الوجه ان سلسلة الممكنات
 الغير المنتهية لها علة هي الاحاد بالاسر وهي مغايرة للمجموع
 لكن

الاحاد بالاسر لا تكون لها علة اذ لو كانت لكانت امانت نفس الاحاد
 بالاسر وجزؤها وهو مع وخارج عنها ومي ابيض مع لان الخاج
 لو كان علة الاحاد بالاسر لم يكن شيء من الاحاد معلولا لغيره
 وقد فرض ان الاحاد بالاسر مستند الى علة لها الموجودة في
 السلسلة ههنا اقول وانت خبير مما سلف بحاله اذ لا
 عليك ان المقدمات بالاسر لا يلزم ان يكون متقدما كما مر
 لكن المجموع الواجبات لا يكون واجبا وتقسيم العلة الى المادية
 والصورية لا ينافي كون مجموع المادة والصوره على النحو المبين
 عين المعرف على ان التقسيم ليس له مجموع المادة والصوره بل الى
 كل منهما كما مر فان قلت للمجموع الذي لا يعتبر فيه الهيئة يكون مركبا
 لا محالة وكل واحد من الاحاد علة مادية له فكيف يكون جميع
 العلة المادية عين المعرف قلت كون كل منها علة مادية ومقدمه الاثبات
 كون الكل المجموع عينها لعدم اعتبار الصورة فيه ونقول بقول شك
 ان لثان تعتبر احاد من غير ملاحظة الهيئة معها وتعاكم عليها بحكم
 واحد مثل ان نقول الاثنان زوج اول ولا شك ان حقيقته ليست
 الا هذا الواحد وذلك الواحد كيف يتوهم كون الواحد علة
 له فوجهه فانه ظم وهذا الوجه المحقق الطوسي واعتبر عليه
 الكاتب مع المقدمة القائلة بان علة المجموع هي الاحاد بالاسر
 مستندا بانها عينه فاجاب المحقق بالدليلين المذكورين ولم يقيد
 الكاتب عن الجواب بل جلي عنها فاستمر النزاع بينهما وتداول الكلام

من الجانبين من غير فصل ولا خلل في هذا الوجه الا في هذه المقادير
اذ دون اثباتها خطر القطار **الطريق الثالث** لو كانت الموجودات
باسرها ممكنة لا تحتاج مجموعها بحيث لا يشتد عنها شيء من
احادها الى وجود مستقل في الاجاد بان لا يستند بوجود شيء
من اجزائه الا اليه والى هو صادر عنه فيكون هو الموجود لكل
ابتداء بواسطة او توسط هو منه ايضا وذلك الموجود يلزم ان
يكون ارتفاع الكل الكلية بان لا يوجد هو ولا شيء من اجزائه اصلا
ممتنع بالنظر في وجوده اذ العلة ما لم تجب وجود المعتم عليها
ويلزم منه امتناع عدمه من اجلها بحيث لا يمكن ان يتطرق اليه
العدم اصلا بوجوده من الوجوه فيكون جميع الاجزاء ممتنع لعدم
بالنظر اليه لان عدم كل جزء يستلزم عدم المجموع والشيء الذي
يكون جميع تلك الاحاد كذلك يكون خارجا عن المجموع لان نفسه
ولا بد اخلافيه لان عدم شيء منها ليس ممتنع بالنظر الى ذاته
والا لكان واجبا لذاته والخارج عن مجموع الممكنات يكون
واجبا فلو كانت الموجودات باسرها ممكنة كان الواجب
موجودا ههنا مع انه مطلوبنا اقول هذا قريب من الطريق
الاول وفيه ما فيه لاننا نحتاج المجموع الى وجود مستقل
بالمعنى المذكور بل نقول يحتاج الى وجود مستقل بالمعنى الاعم
من ذلك وهو ما لا يستند لامتناع عدمه من الاحاد الا اليه
او الى الاصدر عنه او الى ما هو جزؤه وحق الامر ان العلية

المستقل

المستقلة التي بها يمتنع عدم المعاد خارج عنه قوله والا كما
نفسه او دخلا فيه قلت نختار الثاني ونمنع كونه واجبا
لذاته وانما يلزم لو لم يحتج هو الى علة بها يمتنع عدمه وكونه
سببا لامتناع عدم المعاد لا ينافي ان يكون له ايضا سبب يمتنع
عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند وجود شيء منها الا اليه
او الى اجزائه او الى ما هو مستند اليه فلو تم ذلك لكفى في اثبات
المطم وبقية باقي المقدمات فيقال لا بد من علة بها يجب وجود
المعاد وامتنع عدمه لكن هذا في الفرض المذكور في ثلاثه يجب
وجوده او يمتنع عدمه على هذا الفرض ثم العجب من ياخذ به هنا
المقدمة القائلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود
ضرورة مع تجوز كون العلة التامة في الممكنات نفس المعلول
والمختص ان علية التي بها يمتنع عدمه هو مجموع السلاسل
الداخلية فيه كما في الطريق الاول **الطريق الثالث** لو لم يوجد واجب الوجود
لذاته لم يوجد واجب لغيره فلا يوجد وجود اصلا اما الاول
فلانه لو لم يوجد الواجب لا يمتنع الموجودات في الممكنات
شك ان ارتفاعها باسرها ليس ممتنع بالذات لانها باسرها ممكنة
ولا يغيرها لما سبق من ان الغير الذي يمتنع رفع الجميع بالكلية
لا بد ان يكون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته والمفروض
واما الثاني وهو انه اذ لم يوجد واجب لذاته ولا غير لم يوجد
موجودا اصلا فلان ما يجب لم يوجد على ما بين في الامور العامة

المستقل

اقول فقد انا في بطلان شئ الوجوب الغير الى سيق
في الطريق الثاني فانهما متقاربان ولا يرد هناك على ان قالوا
لو وجب تجزئة لزيم ان يكون ذلك الجزء واجبا ولا يخفى انه
انما يلزم لو ثبت ان ما يجب به وجود الغير يجب ان يكون
واجبا ولم يتبين ذلك المقدمه تغير مرتبة هناك فالحوالة
غير صحيحة والكلام في الموضوعين غير تام لاحتمال اوجه الهدى
المقدمة التي ليست بمتينة ولا متيقنة والوجه في بيان تلك
المقدمة ان يقال ما يجب به وجود الغير لو كان ممكنا لم يمتنع
ارتفاعها معا اذ لو امتنع فالمرتبة وهو خلف واما علتها
فتقد فرضت معدومة ولم يلزم منه محال لان ارتفاع كل مع
فرض مع ارتفاع علتها وتحقيقه ان استحالة عدم المع
اما لذات المعلومات يمتنع عدمها لذاتها او بشرط وجود
العللة فان عدم المع مع وجود علتها مع الاول فقود ههنا
لا يمكن العلة وكذا الثاني لان الفرض عدم العلة والمعلول
معا والسرف في ذلك ان الوجوب بالغير في قوة الشرطية بمعنى
انه لو وجد ذلك الغير وجد وجود للمع ووجوب ذلك
الغير بمنزلة وضع للمقدم فاذا كان كل واحد واجبا بالغير ^{منته}
الواجب لذاته كان بمنزلة شريطيات غير متناهية الوضع
مقدم فلا يلزم وجود شئ منها عليك بالتأمل الصادق
والنوجه اللابوقانه ربما يدرك عن مدارك القاصرين وتوسر

المع

البرهان ان لو انحصر الموجود في الممكنات لم يتنع شئ منها
ولا يجتمعها الا اذا فرضنا ارتفاع تلك السلسلة باسرها
لم يلزم منه فتح اصلا لان امتناع عدم كل منها انما يكون لامتناع
عدمه الجزء الذي فوقه فالخ ههنا عدم شئ منها مع وجود ما
فوقه ولما لم يكن شئ مما فوقه ممتنع لعدم لذاته فاذا فرضنا
ارتفاع المجموع لم يلزم منه فتح بالنظر ان لا يمكنه وبالنظر
الى علته اذ هي ايضا ممكنة معدومة في هذا الفرض والحاصل
انه لو انحصر الموجود في الممكنات كان عدم كل من الأجزاء
مع بقاء ما فوقه متنع اذ يلزم فتح تخالف المع عن العلة لكن
عدم تلك الممكنات بالاسر لا يكون متنع والشئ ما لم يمتنع
عدمه لم يوجد فلا يكون السلسلة موجودة وقد فرضت
ههنا واذ احققت ذلك صليت انه اقوى الطرق الواقعية
في هذا السلك واقونها ولا يخفاء في انه لا تفاوت بينه و
بين الطريق الثاني لا يتغير امتناع عدمه الى وجوب الوجود
فمن لى والثاني بعد العلم بالاول فعد لا تتحل والله الموفق لتحقيق
الحق وببيرة ازمة الصدق **الطريق الرابع** هو ان الممكن بنفسه
لا يستقل بوجوده ولا بايجاد اما الاول فنظ من ملاحظة مفهوم
الممكن واما الثاني فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشئ لم يوجد
فلا وانحصر الموجود في الممكن ان لم يوجد شئ اصلا لان الممكن
وان كان متعدد الاستقلال الوجود ولا بايجاد واذ لا وجود

واوهمها

ولا يجاد فلا موجود لا بد انه ولا يعبره اقول يمكن ان
 يناقش في المقدمة الأولى انه ان كان المراد بعدم الاستقلال
 احتياجه الى الغير ثم لا يستلزم المطبج ازان يكون ذلك
 الغير ممكنا ايضا وهكذا اوزان يد استقلاله في نوعه بمعنى
 انه لا يحتاج الى ما لا يكون فهو والاستثناء هذا لو اخذت
 المقدمة القائلة بان ما لا يستغنى عن كل واحد منه عن اخرج
 عنه لا يستغنى جميع احاد عن امر خارج عنه بديهيه حده
 لم يعد لكنه لا يجدي في المناظرة **تدليل** ثوانهم بعد اثبات
 احتياج السلسلة المفروضة الى الواجب قالوا في ابطال
 التسم ان الواجب يكون طرفا للسلسلة لانه مرتبط بها وليس
 في وسطها والا كان معلولا من جملة المركبات والمربوط
 بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها يكون طرفها بالضرورة
 فيتم السلسلة عنده واعترض عليه بانه يجوز ان يكون
 علة للجحالة لا لاحادها فيكون مرتبطا بالجحالة الغير المتناهية
 غير واقع في نظامها فلا ينقطع به السلسلة واجيب
 بوجوهين الأول انه قد بين ان كل واحد من تلك السلسلة
 متمتع بالصواب بدون ذلك الخارج فلا اقل موجودا لو اوجد
 منها ابتداء فيكون واقعا في نظام السلسلة كذا قيل في
 فيه وفي انه لا يجوز ان يكون علة لكل منها الواجب مع
 فوجه فلا يكون طرفا للسلسلة قبل ما خوذ امع بعض السلسلة

فصل

فكل منها والثاني انه يجب كون ذلك الخارج علة لبعض
 الاحاد والالتحاق كل من الاحاد لموجده الواقع في السلسلة
 فيحصل المجموع بدونه واذا كان علة لبعض تلك الاحاد
 لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد لا يت
 ذلك البعض له علة موجدة في السلسلة فضا فيثبت ان
 كون العلة امر خارجا صحيحا كان كونها نفسها او جزؤها
 صحيحا فطل التسم وهو المطم اقول هذا طريق اخر مؤد الى ابطال
 السلسلة الغير المتناهية لا فقارها العلة واستناع
 شيء ما علة لها ولا لالة فيه على لزوم الانقطاع عند الواجب
 الابان يضم الم ذلك انه اذا بطل التسم فكل سلسلة موجدة
 يكون متناهية ويكون مقطعها الواجب اذا لم يكن
 يكون مقطعها لا فقارها العلة وفيه النظر السابق
 لا يقال في فرض ان لكل واحد من احاد السلسلة علة
 مع تلك السلسلة فلا يجوز كون الواجب مع ما فوه علة
 مستقلة لانه خلاف المفروض لانقول ح يطل التسم في
 العلة المستقلة فقط ولا يطل في العلة الغير المستقلة في
 الصورة المفروضة في النظر فتفكر ويمكن ان يقيم في ذلك المطم
 اذا ثبت احتياج السلسلة الى الواجب فاما ان لا يكون علة
 لو اوجد منها فيستغنى عنه او يكون علة لواحد منها ولا بد
 ان يكون معناه فنده ينقطع السلسلة لكن رد على هذا القول

سنة
 في
 السلسلة

وهو انه يجوز ان يكون الواجب جزء من عدة كل من الاحاد واذا
قد فرغنا عن المسالك الأولى فقد حان لنا ان نشرع في المسالك
الثاني مستخدمين من التوفيق فانه خير فيقول **المقصد الثاني** في
المسالك الثاني في الاشك في وجود موجود فان كان واجبا وهو
وان كان ممكنا فلا بد له من عدة فاما ان يتسهي الى الواجب
او يلزم الدور او التمس وما باطلان اما الاول فلا بد ان
تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه وما محال ان
بديةه واما الثاني ففيه طرق ثلاثة **الطريق الأول** برهان
التطبيق وهو انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية ففرض
من معلول عين بطريق التصاعد سلسلة غير متناهية
ومن الذي فوقه اخرى الى غير النهاية ايضا ثم نطبق الجملتين
من مبدأهما بان يفرض الأول من الثانية بازاء الأول من
الأولى والثاني الثاني في هكذا فان كان بازاء كل من الأول
واحد من الثانية لزم تساوي الكل والجزء وهو محال وان لم يكن
فقد وجد في الأولى جزء لم يكن بازاءه من الثانية فينتهي
الناقصة او لا ويلزم منه تناهي الزيادة ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بقدر متناه
متناه فيلزم انقطاع السلسلتين وقد فرضنا ما غير متناه
هفت واعترض عليه من وجهين الأول ان البرهان جار
في الحوادث اليومية والنفوس الناطقة بل في مراتب الاهداد

فيلزم

فيلزم تناهيها بعين الدليل وهو بطلان الأولان فقدم و
اما الثاني فجدية وهذا الاعتراض غير وارد على مذهب
المكالمين فانهم يقولون بتناهي الحوادث والنفوس
واما التقصير بمراتب الاهداد فيعتذرون عنه بانه موهوم
محض اذ لم يضبطها وجود اصلا فيقطع بانقطاع الوهم لا يجر
فيه التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم تجتمع في الوجود
فقد ضبطها الوجود الخارجي فليس موهوما محضا فامل
فيه واما مذهب الحكماء فيحتجون في الجواب بان التطبيق
انما يجري في الامور الموجودة مع المرتبة ترتيبا طبيعيا او
اذا الامور المعدومة في الخارج مطا لا وجود لها الا في
الذهن ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا حتى
يجري فيه التطبيق والامور المتعاقبة في الوجود ايضا كذلك
لا وجود للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا في الخارج
ولا في ذهن مفصلا والمجموعة الغير المرتبة لا يجري فيها
التطبيق ايضا جواز ان يقع احاد كثيرة من احدها بازاء واحد
من الاخرى اذ ليس يلزم لها نظام حتى يستلزم تطبيق المبدأ
على المبدأ انطباق الثاني على الثاني على الترتيب فلا بد في التطبيق
ههنا من ان يلاحظ العقل كل واحد بازاء واحد لكن العقل
لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعه ولا في
زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين باسرها

بانقطع بانقطاع الملاحظة واستوضحو اذك بتوهم التطبيق
 بين حلتين مهادين على الاستواء وبين اعداد الحصى
 اذ يكفي في التطبيق في الاولين تطبيقهما اذ يلزم من ذلك
 وقوع كل جزء من احداهما على جزء من الاخر على الترتيب ولا
 يكفي في اعداد الحصى الا بالدم من افران كل جزء بازاء مقابله ^{هذا}
 ما ذكره واقول لافان ان يقول لا يخ امان ان يتوقف
 التطبيق على ملاحظة الاحاد فقط لا يكفي ملاحظتها
 مجازا على الاول لا يمكن التطبيق في المرتبة ايضا وعلى الترتيب
 بحري في غير المرتبة ايضا فان اعلم انه لا يخ من ان يكون في
 الجملة الزائدة ما لا يكون بازاءه شيء من الناقصة او لا وعلى
 الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني التساوي ووجه التخصيص
 نسخ الخاطر انه يمكن في غير المرتبة ان يخيار الثاني ويمنع لزوم
 التناهي لان الزيادة قد تكون في الأوساط وما في المرتبة اذ انما
 الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي للأطباق ولا
 في الأوساط لانساق الاحاد فلو لم يكن في الجانب الاخر لزوم
 التساوي قطعا وتوضيحه ان الجملتين لاشك في زيادة
 احداهما على الاخرى من جهة التناهي وفي التطبيق ينتقل
 تلك الزيادة الى الجملة الاخرى فيلزم الانقطاع ولما لم يكن
 لغير المرتبة انساق نظام لم يمكن التطبيق بحيث يظهر انتقال
 تلك الزيادة الى الجملة الاخرى فيلزم الانقطاع ثم اقول

الأمور

الأمور الغير المتناهية مطم يستلزم الأمور الغير المتناهية
 المرتبة بيان ذلك ان احاد تلك الأمور ان كانت مرتبة
 فذاك وان لم يكن اتحادا مرتبة فلا شك ان المجموع
 متوقف على المجموع اذ اسقط عنه واحد وذلك المجموع
 عليه اذ اسقط منه واحد وهم جرفك واحد من تلك
 المجموعا يتوقف على المجموع السابق وهكذا الغير المتناهية
 فالأمور الغير المتناهية مطم يستلزم الأمور الغير المتناهية
 المرتبة فيجري التطبيق من المجموعا اذ هي مور مرتبة موجودة
 في الخارج على فرض وجود الأمور الغير المتناهية فاقلت
 اللان من التطبيق بين المجموعا تناهي المجموعا الا بالمتناهي
 الاتحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي احاد المجموع الاول
 ضرورة انه على فرض تناهي المجموعا احاد المجموع الاول وكل
 من تلك المجموعا مشتمل على احاد غير متناهية قلت
 بل يلزم تناهي احاد المجموع الاول ضرورة انه على فرض تناهي
 المجموعا ينتهي بعد اسقاط الاحاد للمتناهية التي هي عين
 المجموعا المتناهية الى مجموع لا مجموع يكون اقل منه وذلك
 الاسان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بعدد متناه
 هو عين المجموعا فبما امل الفطن في هذا المقام فانما ينسب
 فيه الكلام سر الغور الأدنهان العميقة وحرر الدور الأثقا
 الدقيقة وتلخيص المقام ان اشتراط الترتيب بامر مفصلا

في كل واحد من تلك

واشترط اصل الوجود تمام لأن البرهان انما يدل على ان
السلسلة الغير المتناهية يستحيل وجودها والسلسلة
المعدومة الاحاد باسرها غير موجودة واما اشتراط الاجتماع
في الوجود فقد يقال ان السلسلة الغير المتناهية من الامور
الغير المجتمعة في الوجود غير موجودة اصلا لعدم اجتماع
اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل على عدم وجودها فلا
منافاة بينها وهي مقتضى البرهان في شرط الاجتماع وقد
قيل انها قد ضبطها وجود خارجي فخرج عن التطبيق وقد يقال
لان ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر
انها غير موجودة في زمان واحد لانها موجودة في جميع الاوقات
المتعاقبة التي هي ازمته وجود جزء جزء فعليك بالتأمل
الصادق ثم قيل ان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار وجود
فتم البرهان فيها وايض نفس الابن متوقف على يده المتوقف
على نفس الاب المولدة لمادة بدنه ففيها ترتب بالطبع وان
عن الاول بوحسين الاول ان ترتب حدونها غير لازم
بحوازان يحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى في زمان
في زمان اخر واقول فيه نظرا انه على تقدير قدمها
بالنوع وتعاقب افرادها ان لا يابدا كما هو مذهبهم يوجد
لا محالة سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث
فخرج البرهان فيها ولا يعتبر ولا يضر مقارنة جملة اخرى

لاحد

لاحد تلك السلسلة الثاني انها اذا حدثت مترتبة
بحسب ازمته حدونها لا يمكن مجتمعة بهذا الاعتبار
فلا يكون مجتمعة الاحاد من تلك الحثية واقول فيه
نظرا ايضا لان احاد السلسلة مجتمعة وهاترتب باعتبار
ما فخرج في التطبيق او يكفي في التطبيق كونها ذاتا
يقتض انطباق كل منها في سلسلة على نظيره في السلسلة الا
على الاستباق وهو حاصل ههنا فانا نقول بحالة كون
منها في اليوم مشتملة على الحادث في السابق عليه هكذا
في اخذ من الحادث في اليوم السابق جملة ويطبقها
على الجملة المبتدأة من الحادث في اليوم فيطبق كل من
من سلسلة الجزء على نظيرها من سلسلة الكل وسبق
البرهان الوجه الثاني من الاعتراض ان الامم ان التنا
ان لا يطبق على تمام الاول فقطعت فانه يجوز ان يكون
عدم انطباقها عليه بالجزء عن تومم مقابلة اجزائها
باجزائها لا كون الاولى طول من الثانية في جهة عدم
التناسي وقد عجز البرهان لأجل ذلك الوجه المهدى العبا
ومى الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق
اولا يستغرقها او التي تلك العبارة وهي ان الثانية اما ان
يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى ولا يصدق
عليها ذلك واعتراض على الاول بان الامم استحال كون

الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق صحيح فيجوز
ان يستلزم محال الاول لانه يلزم من انقطاعها على تقدير
التطبيق لو لم يستغرقها انقطاعها في الواقع وانما يلزم
ان لو كان تقدير التطبيق واقعا وهو صحيح وعلى الثانية
باختيار الشق الثاني ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق انقطاعها
بحوزان يكون عدم قبولها غير متساوي الاجزاء لعجز الوهم
عن تطبيقها الا لانقطاعها وانت خبير بان شيئا من هذين
النوع لا يتجه على التقدير الذي قدمناه في شق البرهان الاول
فنهى بالتطبيق الا ان العقل لا يحظر شيئا بازاء شئ ولو عطل
وجه الاجمال ولا يخفى ان العقل يمكنه ان يلاحظ كلاما من
احاد احدى السلسلتين بازاء واحد من الاخرى على الانسان
وبذلك يتم الغرض اذ لا يخفى اما ان يكون بازاء كل من الاول
شئ من الثانية او الاول مستلزم للتساوي الملح والثاني
يستلزم المطم واما ان مثل هذا التطبيق يجري في غير
المرتبة ايضا فقد مر الكلام عليه وقد تقر بالبرهان بوجه
اخر لذلك النوع وذلك بان يتصور السلسلتان بحيث
يكون الانطباق بينهما في الواقع والزيادة والنقصان
في الجهة التي مما يملك الجهة غير متساويتين فرضا بان
يقال ان كانت معلول ومعلولات مرتبة غير متناهية في جانب
التصاعد لكانت تلك المراتب ما خلا المعلول الاخير

مسئلة

سلسلة العلة الغير المتناهية باعتبار ومي بعينها سلسلة
المعلولات الغير المتناهية باعتبار اخر فالسلسلتان
مطابقتان لافي الفرض فقط بل في الواقع ايضا فان كل واحد
من تلك المراتب علة بعينه ومعلول ولا شك انه لا ينطبق
علة من تلك المراتب على معلولها بل ينطبق على معلولها
الذي هو بنفسها فاذا جعلت احدى تلك المراتب مبدأ
ولوحظ التصاعد مع اعتبار تطابق السلسلتين وجب ان
مراتب العلة على مراتب المعلولات بواحدة ابد ولا يبطلت
العلية والمعلولية وارتفع وجوب التقدم والتاخر للآتين
لها ضرورة انه لو لم يزد العلة لكان شئ من العلة منطبقا
على معلوله فيلزم المحذور المذكور وقصر عليه المعلولات
الغير المتناهية فان البرهان يجري فيها ايضا وفيه نظر
لان اللزم على تقدير عدم التسامح ان يكون لكل جملة متساوية
منها علة خارجة عن الجملة الداخلة في تلك السلسلة
الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية علة
فلذلك زعم بعض المتأخرين هذا البرهان بانه لما زاد
سلسلة المعلولات من جانب المبدأ بواحد وهو المعلول
الاخير وجب ان يزيد سلسلة العلة بواحد في الطرف
الاخر والا لا يمكن المتضايفان متساويين وانت تعلم ان
هذا ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان المتضايف الذي

يأتي تحريه فلا يجدي في دفع الایراد على هذا الدليل واقول
 ويمكن تقرير البرهان بوجه اخر وهو ان يقال تلك السلسلة
 ما خلا المعام الأخير على غير متناهية باعتبار معلولة
 غير متناهية باعتبار اخر فالمعلول الأخير مبدأ السلسلة
 المعلولة والذي عوقبه مبدأ السلسلة العلوية فاذا افق
 تطبيقها بحيث ينطبق كل معام على علته لزم ان يزيد سلسلة
 المعلولة على سلسلة العلوية بواحد من جانب التصاعد
 ضرورة ان كل علة فرضت لها معلولته وبهذا الاعتبار
 داخل في سلسلة المعام والمعم الأخير داخل من جانب المبدأ
 في سلسلة المعام دون العلة فلما لم يكن تلك الزيادة بعد التطبيق
 من جانب المبدأ كان في الجانب الآخر لا محالة لا شتتاع كونها
 في الوسط لا تناسق النظام فيلزم ان يوجد معام بدون علة سابقة
 عليه وهو محتمل مع انه محقق للمعم وهو الانقطاع **الطريق الثالث**
 برهان التضايق وتقريره لو تسلسلت العال للغير النهائية
 للزم زيادة عدة المعلولة على عدة العلوية والناسخ ببيان
 الملازمة ان احاد السلسلة ما خلا المعام العلوية ومعلولته
 فيتكا في عدد معا فمساواة وبقي معلولة المعام الأخير زايديا في
 عدد المعلولات الحاصلة في السلسلة على عدد العلويات
 الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان يجري في قسم المعلولات
 بل سائر التضايقين كالأبوة والبنوة اقول هذا البرهان

ظاهر

ظاهر على تقدير التسم في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسم
 في الجانبين فقد يتوهم عدم جواز الملازمة العلوية والمعلولة غير
 متناهيتين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع ذلك الوهم ان اذا
 اخذنا سلسلة غير متناهية من معام معين وتصاعدنا في علته
 الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العلويات والمعلوليات
 الواقعة في هذه القطعة متكافئة ضرورة ان العلوية التي
 تضاهي المعلولات الواقعة فيها لا يمكن ان تكون فيما تحت
 تلك القطعة من المعلولات وهو ظاهر **الطريق الثالث**
 البرهان الرسمي وتقريره ان يقوم لترتيب امور غير متناهية
 كان ما بين مبدأها وكل واحد من الذي قبله متناهيا لانه
 محصور بين حاصرين فيكون الكمال متناهيا لان الكمال لا يزيد
 على ما بين المبدأ وكل واحد الا الطرفين واعترض انه لا يلزم
 من تناهي كل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة بين المبدأين
 تناهي السلسلة بأسرها فان هذا الحكم من قبيل ان يقال ان
 آية اقل من ذراع وبين آية اقل منه فيلزم ان يكون ما بين
 آية اقل منه فانه غير صحيح واجيب عنه بان ليس بهذا
 القبيل لان المبدأ هناك واحد بخلافه في المثال بل من قبيل
 ان يقال ما بين آية اقل من ذراع وكذا ما بين آية اقل منه يلزم
 انه اذا اخذت مع الواقعة بينه وبين المزيد على الأقل من
 ذراع الا الطرفين وهو حكم صحيح وفيه نظر لان الحكم

في هذه الصورة يتبين بخلاف الصورة المحوثة عنها اذ لا يلزم من تنا
كثير من الاجزاء الواقعة بين القطبين تناهي الكل كونه في واقع
بين الطرفين اصله فيلزم جوابا بان هذا البرهان حدسي وصاح
القوة للدراسة يعلم ان هناك واحدة من العلل مع الطرف
محيطان لما عدلها وان لم يتبين تلك الوحدة عنده ولم يمكن
له الاشارة اليه على التبيين اقول الفطن اللبيب يعلم ما في هذا
الاعتذار فان هذه المقدمة اعرف وجوب توسط الكل من البدأ
وبين واحد ليس اجلي من المطمح حتى ثبت به او يبين به عدله
بل كما يكون عينه اولا اذ لا يمكن للاشياء اذ الانقطاع الاطراف
نهاية وليت شعري كيف مررت بهذا المطلب مع جلاء تلك
المقدمة **طامة** لما توقف جميع البراهين المذكورة على انه لا
يجوز ان يكون الحد في الوجود والعدم او في الشيء لذاته في الواقع
الحد الوجود والافخوزان يوجد بنفسه للأولوية الذاتية
فلا يحتاج العلة مغايرة له او يثبت على ممكن فكذلك فلا يثبت التواء
وبعض البراهين على ان الممكن ما لم يجب تبيينه لم يوجد ولا يكفي
في وجود الأولوية الحاصلة منها لم يبلغ حد الوجوب حاولنا
بيان المطلبين لسم الدرست والاحتمال العرض **المطلب الأول**
قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولا بل لذاته اولوية كفي في وقوع
والا فالطرف الاخر ان امتنع بتلك الأولوية كان ذلك الطرف
واجبا هفت وان امكن فلا يتبع امان يكون وقوعه لوقوع العلة

اولا والثاني في استلزامه ترجح المرجوح بالمرجح وهو الغرض
من ترجح المساوي بالمرجح فتعين الأول وح فيوقف الأولوية
على انتفاء تلك العلة اذ على تقدير وقوعه لترجح الطرف الاخر
والا لكان حاله مع العلة كما له بدونه فلا يكون العلة علة
اذ اتوقف على عدم علة للمقابل فلا يكون ذاتية وقد فرضت ذاتية
هفت مع انه المظن وعليه ايرادات الأول اننا لم نذكر له لو تحقق
سبب الطرف المقابل لا يكون ذلك الطرف اولا لذاته لان
رجحان احد الطرفين للسبب الخارج لينا في رجحان الاخر لذاته
وختلاف لجهة ولذلك عدل بعضهم عن هذا الدليل لان
ارتفاع المانع معتبر في كل علة تامة ولا شك ان علة الطرف
المقابل مانع عن هذا الطرف فيعتبر ارتفاعها في علة واجاب
عنه سيد المحققين قن بان رجحان كل واحد من الطرفين على
الاخر في حالة واحدة مستنع وان كان باسباب متعددة واستنع
ذلك من كفتي الميزان على انه سلم فلا يكون سبب الطرف الاخر
تح مانعا لأولوية الطرف الأول فلا يثبت التوجيه الذي اختاره
المورد ايضا واول هذا الكلام في غاية المتانة والرزانتة وبالجملة
وهم القاصرين ان وحدة الأضافة معتبرة في التناقض واختلا
العلة بوجوب اختلاف الأضافة فلا يكون بينهما تناقض ووجه
دفعه انه ليس كل اختلاف اضافة في كل مادة راضا للتناقض
فانا تعلم قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد قائما وعاذوا وشكا

وسأكتا او متحركا في جهة وعنهما ولو بالاضافة الى مكانين او علقين
 وما اعتبره القوم في شرايط التناقض هو شرط كلية الحكم الملتزم
 في القواعد المنطقية فاذا ارتفعت لم يكن التناقض لازما بل قد
 يكون وقد لا يكون ووحدة الاضافة الى العلة من قبيل الأول
 فانه لا يرفع التناقض في شيء من المواد فيمكن تخصيص الاضافة
 في كلامهم بما سوى العلة بناء على ذلك ويمكن ابقائها على العموم
 اذ لا يضر ذلك فيه ولا يخفى في هذا الوجه او نقول وحدة
 الاضافة مطقة شرط للتناقض المصطلح اعني كون احد الطرفين
 رفع الاخر ولا ينافي ذلك ان يكون مع ارتفاع هذا الشرط احد
 مساو بالرفع الاخر وما يخفى فيه من قبيل الاخر كيف كان ولو
 جار توجع كل منهما بسبب اخر فاما ان يقع واحد منهما في لزوم
 التوجع من غير مرجح لتساويهما في الرجحان اذ لا يمكن ان يكون
 احدهما اكثر رجحانا عن الاخر على الاطلاق والا لكان اولي
 من الاخر قطعا واما ان يقع او يرتفع في لزوم اجتماع التقيضين
 او ارتفاعهما ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة تامه عند
 كافي العلة الاولى بالنسبة الى المعاد الأول ولذا في ان يختار
 امتناع الطرف الاخر وينع لزوم كونه واجبا ومنتعا لذاته
 لان الواجب والمنتع لذاته ما يجب له الوجود والعدم مع
 تحريد النظر الى ذاته من غير التفتت الى غيره والوجود به هنا
 بالنظر الى اولوية المستندة اليها وليس له مع تحريد النظر

ما لا يضر ذلك فيه ولا يخفى في هذا الوجه او نقول وحدة
 الاضافة مطقة شرط للتناقض المصطلح اعني كون احد الطرفين
 رفع الاخر ولا ينافي ذلك ان يكون مع ارتفاع هذا الشرط احد
 مساو بالرفع الاخر وما يخفى فيه من قبيل الاخر كيف كان ولو
 جار توجع كل منهما بسبب اخر فاما ان يقع واحد منهما في لزوم
 التوجع من غير مرجح لتساويهما في الرجحان اذ لا يمكن ان يكون
 احدهما اكثر رجحانا عن الاخر على الاطلاق والا لكان اولي
 من الاخر قطعا واما ان يقع او يرتفع في لزوم اجتماع التقيضين
 او ارتفاعهما ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة تامه عند
 كافي العلة الاولى بالنسبة الى المعاد الأول ولذا في ان يختار
 امتناع الطرف الاخر وينع لزوم كونه واجبا ومنتعا لذاته
 لان الواجب والمنتع لذاته ما يجب له الوجود والعدم مع
 تحريد النظر الى ذاته من غير التفتت الى غيره والوجود به هنا
 بالنظر الى اولوية المستندة اليها وليس له مع تحريد النظر

في كل علة تامه عند كافي العلة الاولى بالنسبة الى المعاد الأول

الى ذاته الا اولوية فلا يكون واجبا لذاته ولما يجب عنه
 قد بان الذات مع الرجحان المستند اليه اذ كان مقتضيا
 لوجوب الوجود كان الذات مبدأ لاستحالة انفكاك الوجود
 عنه قطعا ولا يفتى بالواجب الا بهذا الاعتبار تلك الواسطة
 المستندة الى ذاته لا يقدح في ذلك وانما يكون قادرا لو لم
 يستند اليه والمراد من عدم الالتفات الى الغير عدم الالتفات
 الى الغير يكون الالتفات اليه قادرا في كون الذات مبدأ
 لاستحالة انفكاك الوجود اقول يمكن ان يتقرر ذلك بان
 الواجب الخارج من التقسيم ما يقتضيه اذ مع قطع النظر
 عن غيره الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضيا له بواسطة
 او غيرهما نعم يجب ان يكون هو وحده كافي في الاقتضاء على
 احد الوجهين ليصدق عليه انه مع قطع النظر عن غيره
 يقتضيه الوجود فلا حاجة الى تخصيص الغير مع انه قائم بالذات
 او بالواسطة في مقام التعريف الثالث ان اختار كون الطرف
 الاخر ممكنا لكن وقوع سببه محاذ لا يلزم من امكان المعاد
 امكان العلة اذ عدم المعاد الاول ممكن وعقله وهي عدم
 العلة الأولى امتنع واجاب عنه قد بان بتوضيح اولوية
 الطرف الرابع على عدم سبب الطرف المقابل ممكنا كالسبب
 او منتعا ولك ان تقول ان امتنع سبب الطرف المقابل فلا
 اولوية ذلك الطرف الانتفاء سببه كافي المعاد الاول حيث

في كل علة تامه عند كافي العلة الاولى بالنسبة الى المعاد الأول

الخاتمة

انه لما امتنع عنه لم يكن انتفاء المانع جزءا من علته
 وغير الجواب بالفرق بين امتناع المانع من نفسه وبين
 امتناع المانع من غيره واليس ارتفاع المانع جزءا من علته ما مع
 المنع عنه لان امتناع مانعه والمعاد الاول من قبيل الاول فان
 ما يفرض ما ضاعفه فهو على تقدير وجوده هو المقام الاول
 لان امتناع عن وجود المقام الاول لا يصدر عن العلة الاولى الا
 ولحدوثه يبقى الكلام في انه لا يجوز ان يبحث من هذا القبيل
 فتدبر فانه دقيق وحق يبقى الكلام في انه لا يجوز كون البحث من
 قبيل الاول الرابع انا بعد تسليم افتقار الاولوية الى انتفاء علة
 الطرف الاخر بقوله يلزم افتقاره الى مؤثر موجود بجوز ان يكون
 وجوده اولى بالنظر لانه بشرط ان تمام انتفاء علة العدم
 اليه فيحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من غير فاعل موجود
 فيسند باب اثبات الصانع واجب بان علة العدم يكون
 وجود علة الوجود ومستلزما لان عدم العدم اما نفس الوجود
 او مستلزما له وهذا الذي قلناه اولى مما قيل من ان عدم
 العدم هو الوجود فانه غير يتبين بل غير واقع والمطل لا يتوقف عليه
 ادعى التقديرين يلزم ان يكون هناك امر موجود هو علة له
 اولاً لان علة له ولما بطل التمسك به على ما لا يكون كذلك وهو الواجب
 فيتم المطل وفيه بحث اذ عدم العلة قد يكون انتفاء امر عددي
 لعدم المانع فيكون وجوده ومستلزما له لعدم علته الذي

الاشارة بوجوده ونحوه في الكلام

هو علة الوجود يكون عدمه واجبا عنه في حاشية التجريد
 عن اصل هذا الأيراد بوجه اخر وهو ان يقول بان الاجاد
 لا يتصور الا من الموجود ولذلك يجعل وجود الواجب عنه لا يتحقق
 كون المهية من حيث هي موجودة لها لا يراد عليه ذلك لاحتياج
 الممكن عنده المفاعل وجوده تقدم علته بالوجود نعم من جوز
 في الواجب كون المهية من حيث هي موجودة لها من غير
 شرط يلزمه في الممكن تجوز ذلك بشرط غير مستند الى المهية
 من حيث هي والا لكانت واجبة على قياس امر اقول فيه
 نظرا لان احتياج الممكن الى العلة فرع التساوي او على تقدير الأولوية
 يوجد لوجحان الوجود من غير احتياج الى علة والكلام ههنا
 في اثبات التساوي ونفي الأولوية لا يخفى انه على تقدير هذا
 التجوز ينسد على المجوز باب اثبات الصانع المهم الا ان تنقض
 عن ذلك بان فاك الشرط ان كان امر موجودا فلا بد ان يتبعه
 المشيئ يكون موجدا لانه من غير شرط وهو الواجب والا
 لتسلسل الشروط الموجودة وهو محتمل وكان عد
 فلا بد ان يتبعه لعدم يكون واجبا لذاته بان يكون عدمه متسفا
 لذاته وما يكون ذاته موجدا له بشرط انتفاء امر متسفا لذاته فهو
 واجب لذاته ويقال لا يعتبر ارتفاع المانع على نحو ما قال الحكماء
 في ارتفاع المانع على المقام الاول وان اشترنا الما فيه من التفصيل
 والاختسلسل الارتفاعات الغير النهائية وهو بطلان التسلسل

ليس اعتباريا محضاً ينقطع باعتبار المعبر لانه من جانب العمل
دون المعلولات كافي لا يمكن ^{الوجه} ونظيره من المفهوم المذكورة
وفيه ما لا يخفى ولانه يحتاج جميع تلك الأرتفاعات الى
علة موجبة ضرورة ان مجموعها واجب بالغير على ما من في
تحقيق الطريق الثاني والثالث من المسلك الأول وان كان
امرا متراعيا اخر سوى عدم المنافع فان كان ذلك الاعتبار على
كان الشيء واجبا لان ما يكون ذاته بشرط امران لا ينفك عنه
يقضى وجوده فهو واجب عندهم وان كان ذلك الاعتبار
حادثا فهو يتوقف على حادث اخر وهكذا الغير النهائية فيحتاج
جميع تلك الاعتبارات الى علة موجبة او يقال ان الأمور
الاعتبارية مظهر لا يكون شرط الوجود اصلا على ما قيل ان
عدم المنافع كاشف عن امر وجودي هو الشرط حقيقة قابل
فانه محل التمام فان جميع الاعتبارات واهه بل الوجه ما
سنذكره من ان الأولوية يستلزم الوجوب وقد يتصور البرهان
بوجه اخر وهو انه لو تحقق اولوية احد الطرفين لذاته فاما
ان يتسخط بان الطرف الاخر فيلزم الانقلاب او يمكن فاما
بلا سبب فيلزم ترجيح الرجوع بلا سبب او بسبب فيصير ذلك
الطرف الرجوع بالذات راجحا وهو لا يستلزم زواله بالذات
بالغير واورده عليه ما اورده في الوجه الثالث على التقرير الأول
واجب بمثل ما يجب به هنا وهو في الحقيقة يعود الى

التقرير

التقرير الأول فيبقى عليه ما بقى عليه فالحاصل من جميع ذلك
انه لا يتم ما ذكره من البراهين شئ وقد خرج في هذا
المطلب برهان خفيف وهو انه لو اقتضى لذاته اولوية
احد الطرفين لكان هو يعينه مقتضيا لرجوحية الطرف
الاخر ضرورة معية المتضايين بالذات وموجوبية
مستلزمة لاستناعه ضرورة امتناع ترجيح الرجوع واستناعه
مستلزم لوجوب الطرف الاخر وقد فرض ان الأولوية غير
منتهية الى الحد الوجوب وحديث كون الوجوب بوساطة
قد ورد في صورته في صورته قاس هكذا كلها كانت الذات
مقتضيا بالاولوية احد الطرفين فكما كانت تلك الذات
كان ذلك الطرف راجحا وكما كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف
الاخر رجوحا وكما كان الطرف الاخر رجوحا كان مستنعا
وكما كان مستنعا كان ذلك الطرف واجبا وقد فرض في
صق مع انه المطر وهو برهان متين لا يرد عليه شئ ما اورده
في هذا المقام وقد عبرت بعد ما اخذ هذا الوجه على ان سراج
حكمة العين نقل عن اصله عن المباحث المشرقية وان لم
يكن على ما قررته من التسحيح والاحكام واورده عليه هو
المتخبر له ايراد عجيب وهو اننا لانم ان امتناع احد الطرفين
يستلزم وجوب الاخر فان كل من الطرفين مستنعا عند الشئ
في صدق امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب الاخر في الحقيقة

اورد في صورة النقض القضيلى والشارح في صورة النقض الاجمالي
وعبر الشارح التقرير لاجابة ذلك الى ان امكان وقوع كل طرف على
توقفيته على ربحانه ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحاً
كونه مرجحاً فيتمتع وقوع الطرف المرجوح حال كونه مرجحاً
فوجب وقوع الطرف الراجح لما عرفت في الطبعات واورد
المحشى عليه النقض السابق بحينه وجعل الحل في صورة التساوي
والتزجيج ان المستنع في الاول هو ذات الطرف المرجوح مع صفة
المرجوحية لا ربح حيث هو ومنتقضه الطرف الاخر في هذه
الحيثية لان الاول هو يقيض ليس بمنتنع وما هو منتنع
ليس يقيضه وكذا الكلام في صورة التساوي واقول في اثبات
المقدمة المنسوعة او امتنع طرف والمرجوب الطرف الاخر
لكان جائزاً لارتفاعه وقد فرض الاول ارتفاعاً وان يقع في لزوم
ارتفاع التقيضين وهو ضروري الاستحالة وان يقع في لزوم
جواز ارتفاعها وهو ايضا صحيح واذن اورد بصورة النقض قول
هذا يدل على استحالة التساوي لاستلزام اجتماع التقيضين
وارتفاعها وهو كذلك فان الممكن يستحيل ان يتحقق التساوي
بالإضافة من مرجح احد الطرفين في نفس الامر والامكان امر
اعتباري يعرضه في العقل فان العقل اذا لاحظ ذاته مع قطع
النظر عن غيره وحده بتساوي النسبة الى الطرفين وهو في
نفس الامر مقدر بالمرجح لا يقال بل يجوز ارتفاع التساوي الذي

هو مقتضى الذات بالغير فالمرجح لا يجوز ارتفاع الرجحان الذي هو
مقتضى الذات بالغير ايضا لانه قول ليس التساوي مقتضى
الذات في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه فكان استحالة
بل هو بالنظر الى ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من حيث انه
لا يقيض شيئاً منها الا انه يقتضى تساويهما في نفس الامر نعم
يقتضى كونهما متساويين بالنظر الى ذاته وهذا للمعنى في غير
مرتفع اصلاً فان قلت اللازم مما ذكرت ان الممكن من حيث
ذاته متساوي نسبته الى الوجود والعدم وبذلك لا يتم اثبات
الواجب بجواز ان يكون الممكن مع امر عدمه كارتفاع المنافع
عن وجوده من مرجح او يوجب وجوده قلت بعد اثبات انه
لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما
يقيضه الوجود ضروري ولذلك اتفق العقلاء كافة على
ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معد وان الممكن لا يمكن ان
يوجد بمعدوم ومن جوز ذلك فهو ما هب معروض عنه
ومن لم يجعل الله له نورا افناه من نور اللطيف الثاني الممكن
ما لم يوجب وجوده لعلته لم يوجد اذ لو لم يوجب معها كان اما
يتساوي النسبة الى الوجود والعدم فيكون حاله مع العلة
كحاله بدونها وهو مرجح او وجوده ممنوع وهو لغش او الغش
بالفرد الوجوب فلا يستحيل امره فيعرض معها الوجود
في وقت والعدم في وقت اخر فاختصاص احد الوقتين بالوجود

ان لم يكن مرجح لم يوجد في الوقت الاخر لا يزعم ترجيح احد المشأ ^{وبين}
 على الاخر بلا سبب ضرورة ان الاولوية كاصلة من العدم
 متحققة في كل الوقتين فالوقتان متساويان فيها وان
 كان المرجح لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن الاولوية الشاملة
 للوقتين كافية في الوقوع والمقدرة خلافة وبوجه آخر
 لو لم يجب وجوده لكان وجوده اما مساويا لعدمه او مرجح
 او راجحا وعلى الأول والثاني يزعم ترجيح المساوي والمرجوح
 وعلى الثالث فلهذا الرجحان اما نشأ من العلة التامة او
 من مقتضى جزء منها كان العدم او التحقق تملتها ويعدم العلة
 التامة فاذا كان اختصاص الوقت المرجح لم يوجد في الاخر
 لم يكن العلة التامة علة تامة فقد ثبت بهذين الوجهين
 ان الوجوب بالعلة يستلزم وجود الممكن وهذا الوجوب
 يسمى بالوجوب السابق وحموا في تقدمه الى دعوى الضأ
 وحكم العقل بانه وجب فوجد ويلزم بشرط الوجود وهو
 اخر يسمى بالوجوب اللاحق هذا ما تقر عليه كلام سيد
 المحققين قد في كتابه الثالثة بعد ترتيب ما قبل غير ذلك
 في هذا المطلب وقولهم يعلمون انهم على تقدير
 الاولوية لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت آخر
 باللائمة منه امكان عدمه ولو في وقت الوجود بان ترتفع
 في نفس ذلك الوقت ولا استحالة في امكان العدم في وقت

الوجود

الوجود وانما المستحيل ان كانه بشرط الوجود كما حقق في
 معنى المشروطة العامة فان الممكن ما يجوز عدمه في
 الجملة ولا يلزم ان يكون عدمه على ما وجه الا ترى ان
 الزمان ممكن لا يجوز ان يعدم تارة ويوجد اخرى لا تتكرر
 الخلف وهو متحققه مع فرض عدمه على ما بين في موضع
 فلا يلزم من امكان عدمه امكان عدمه في وقت وجوده
 في وقت اخر **ولم** يقع ان يمنع في التقرير الثاني انه متى فقد
 جزء من العلة التامة كان العدم اولى ومنع قوله لتحقيق
 علة ونسند بان علة العدم عدم العلة الموجبة للوجود
 والمرححة له مع الاعراض العلة الموجبة للوجود له فقط
 مجازان ينفي الموجبة ويبقى المرجحة فلا يكون العدم او
 بل جائزا وعند انتفاء جزء من العلة التامة لا يلزم انتفاء
 المرجحة كما لا يلزم من انتفاء الوجود انتفاء الرجحان الا
 ان يقال لو لم يجب وجوده لكانه مع اولوية وجوده
 فيلزم جواز ترجح المرجوح مادام مرجوحا وهو محتمل
 من هذا الوجه وما سبق في المطلب ان الاولوية ذاتية
 كانت او غير هاد يستلزم الوجوب كك ثم اقول ان
 من تقدم هذا الوجوب على وجود ممكن منافيا لقراره
 من ان العلة التامة قد يكون بسيطة لانه اذا تقدم
 هذا الوجوب على وجود الممكن بعد ما بالذات يكون

وغيره من شرف العلم والبر والعبادة...

وغيره من شرف العلم والبر والعبادة... في حق الترتيب عن الحاجب

في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى... في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى...

في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى... في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى... في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى... في حق الترتيب عن الحاجب... لقطه اخرى

لقطه اخرى...

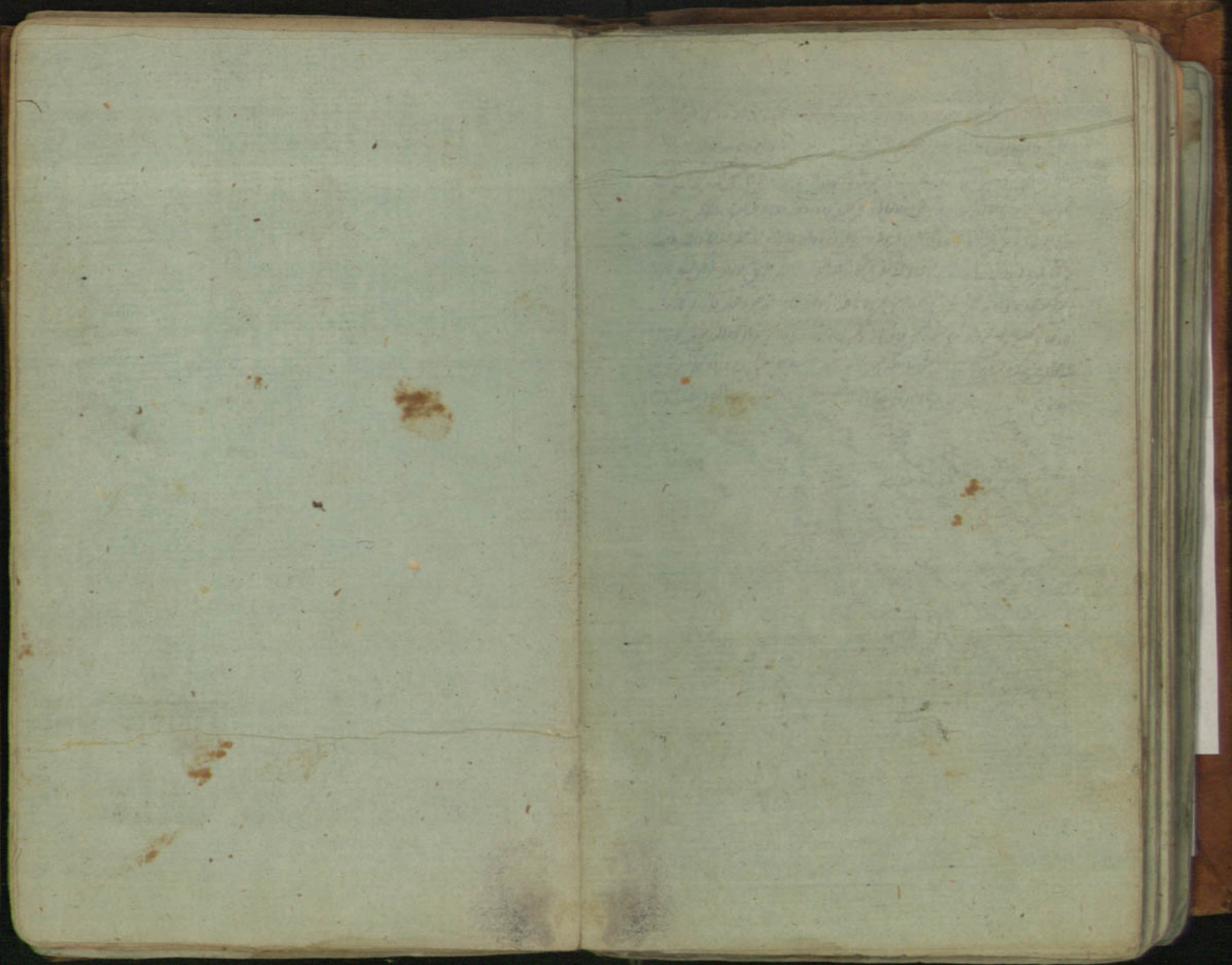
عروض الوجود برأيه بعد ظهوره بان يحيطه فان العلم القوي من السبب هو جرح الخلق...
فان شئت اذكر شدة قدره على ان يمد له في القلوب...
بما ان الله عز وجل قد جعله في كل واحد من خلقه...
موضح في هذا العلم من ان الله عز وجل...
وغيره على كل من لا يدرى من حيث هو...
والله اعلم بالصواب

علم الله عز وجل

روايتهم في كل ما يقع من الوجود...
فان الله عز وجل قد جعله في كل واحد من خلقه...
موضح في هذا العلم من ان الله عز وجل...
وغيره على كل من لا يدرى من حيث هو...
والله اعلم بالصواب

في اثبات

بمعنى العلم...
فان الله عز وجل قد جعله في كل واحد من خلقه...
موضح في هذا العلم من ان الله عز وجل...
وغيره على كل من لا يدرى من حيث هو...
والله اعلم بالصواب





الحمد لله الذي جعل لنا شيخا
 الى نظام الامم وصديقا بعد الياقوت والحمام
 منتج الحون القصور وهو المشايخ الشيوخ على
 الصراطون والشيوخ والحاجين خاصه من عظماء
 وصلى الله على محمد شافع يوم القشور وعلى الالهين
 ينفع في الصون

وحد در سر من و در پير كونه فلان از وقت طدر در سران
 و آسانه كبر لدر غير فرج زمان در پير زين از ازاره طرف و در هر كان
 در شرف هم چشمه نك و نظار كنان عالم باله در تاش بر كانه زيان در سوي
 و روزان بوبه غفله كنج در موقوفه مباركه فرج واقع شده شرايط كمر زمان
 على امر فليل و على امر جلاله هدايت من فضل و صومعه كنج و لار و عبا و شرايط
 ۱۲۳۲

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل لنا شيخا
 الى نظام الامم وصديقا بعد الياقوت والحمام
 منتج الحون القصور وهو المشايخ الشيوخ على
 الصراطون والشيوخ والحاجين خاصه من عظماء
 وصلى الله على محمد شافع يوم القشور وعلى الالهين
 ينفع في الصون

تتوكل في حياته وقرن ربه
وكان به الرزق الرزق

علاوة على
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

لوح القدر والرزق
لوح القدر والرزق

عنايه

على الرزق من غير اتصال
الطه والبرهان وما لا يقرون وما لا يقرون وما لا يقرون وما لا يقرون

قضاء صرف الله عن قول قدر صرف الله عن قول بقولك فكل عن قول لوج

لوح محفوظ فلو لم يكن لوج محفوظ لكانت في ميزانك عالمه ووجه عام عن قول

هذا في اليب عن قول كتاب بين كلمات الله التامات

دفتن وحده المتكلمة في صفة الصبر في كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

والسور النبوية الملكة على كتاب لحي عام السور النبوية الملكة على كتاب

سورة الشعراء
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى

فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى

المؤمنين ولا تحزن عليهم ولا تضع في صينهم ما يكون
دلالة ربك له وذهب على الناس
ولكن اكثرهم لا يشكرون
ووقع القول عليهم فخرجناهم
من الارض التي تكلموا بها
فخرجناهم منها
فخرجناهم منها
فخرجناهم منها

سورة القصص

سورة القصص
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى
فقلنا دعنا نعلم ما كنا نسمع
او نرى انما كنا نسمع او نرى



